

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

2022

العدد (42)

السنة الثالثة
ecss.com.eg



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.



تقديرات مصرية

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"





المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

Facebook Twitter Instagram YouTube



تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الثالثة - أغسطس 2022

العدد

42

المحتويات

08	الافتتاحية: الحوار الوطني.. وتطوير الإصلاح الشامل د. عبد المنعم سعيد
12	الإصلاح السياسي ومتطلبات الدولة المدنية د. جمال عبد الجواد
15	سبل بناء مقاربة شاملة لحقوق الإنسان أ. عزت إبراهيم
18	مقترحات لتقليص حواضن الإرهاب والتطرف د. دلال محمود
21	محفزات زيادة دور القطاع الخاص في التنمية أ. مجدي صبحي
24	فرص وتحديات اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى مصر د. ممدحت نافع
28	توسيع الرؤية المصرية لتمكين حقوق المرأة أ. مي عجلان
32	نحو مقاربة جديدة للعمل الأهلي في مصر د. أيمن عبد الوهاب
36	حدود استفادة مصر من استضافة قمة المناخ د. عمر الحسيني
39	آليات تطوير حرية تداول المعلومات في مصر د. رغدة البهي
43	مداخل تعزيز الأمن المجتمعي في مصر د. عزة هاشم
46	المرأة والشباب في مصر.. مؤشرات التمثيل والتمكين أ. هبة زين

الافتتاحية

الحوار الوطني.. وتطوير الإصلاح الشامل

* د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي



اهتم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بقضية "الحوار الوطني" في مصر من خلال إسهامات فكرية وتطبيقية، منذ قيام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالدعوة إلى "حوار سياسي" بين القوى الحية في المجتمع، من أجل تطوير العمل الوطني في ظل ظروف عالمية وإقليمية ومحلية متغيرة.

الإسهام الأول للمركز كان استجابة للدعوة الرئاسية، من خلال مطبوعة خاصة تحت عنوان "مشروع الحوار الوطني الشامل: نهوض سياسي، تنمية مجتمعية، عقد اجتماعي جديد، رؤية مبدئية". هذا الإسهام قدم تصورًا لكيفية إجراء "الحوار الوطني" من خلال دراسة خبرات الحوار الوطني السابقة، والنظر في الطرف الخاص الذي يجري في إطاره الحوار، وقائمة أعمال القضايا التي سوف يتناولها، وتصور لقائمة المشاركين وإجراءات العمل في العملية الحوارية.

أما الإسهام الثاني فقد صدر في إطار سلسلة "تقديرات مصرية" التي يصدرها المركز. إذ حمل العدد (41) عنوان "قضايا الحوار الوطني: محددات ورؤى إصلاحية". وطرح العدد القضايا التي سوف يناقشها الحوار في أبعاده المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تقدم الأطر الفكرية والنظرية لكل منها مع سوابقها في الإطار الوطني.

الإسهام الثالث هو ما يقدمه المركز في إطار السلسلة نفسها في العدد الحالي (42)؛ إذ يمضي باحثو وخبراء المركز ومستشاروه قدماً في البناء على الإسهامين السابقين، من خلال تصور سياسات للتعامل مع هذه القضايا. لذا، فإن القارئ الكريم لهذا العدد عن حلول ومقاربات لقضايا ”الحوار الوطني“ سوف يجد حزمة من العناوين ذات الطبيعة العملية، مثل: ”مداخل تطوير عملية الإصلاح السياسي“، ”تكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية“، ”تقليص البيئة الحاضنة للإرهاب“، ”بناء الثقة بين الدولة والقطاع الخاص“، ”متطلبات اجتذاب الاستثمار الأجنبي في مصر“، ”تفعيل الرؤية المصرية لحقوق المرأة“، ”تفعيل منظمات المجتمع المدني“، ”إدارة تحدي حرية تداول المعلومات“، ”تطوير التعامل مع الأمن الاجتماعي“.

انطلاق الحوار

كان خطاب الرئيس السيسي في مناسبة إفطار الأسرة المصرية، خلال شهر رمضان المعظم، الموافق 26 إبريل 2022، هو الدعوة إلى عقد ”الحوار السياسي“ في إطار عمل ”الأكاديمية الوطنية للتدريب“. وفي 8 يونيو، تم اختيار الأستاذ ضياء رشوان -نقيب الصحفيين- منسقاً عامًا للحوار الوطني، والمستشار محمود فوزي الأمين العام للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رئيساً للأمانة الفنية للحوار، على أن تبدأ أعمالها في الأسبوع الأول من يوليو، وهو ما تحقق بالفعل في الخامس من يوليو باختيار 19 عضوًا ممثلين للقوى السياسية والنقابية والشخصيات العامة والخبراء.

بالتوازي مع عمل الأمانة العامة التي جرى تقسيمها بين مجموعات عمل مختلفة، جرت خطوتان ارتبطتا بالحوار الوطني؛ أولهما، تفعيل لجنة العفو الرئاسي لإطلاق سراح الواقعين في إطار الاحتجاز الاحتياطي، والمتهمين في قضايا الرأي. وثانيهما، فتحت الأكاديمية أبوابها الإلكترونية لتلقي آراء وتفاعلات الرأي العام المصري في القضايا المثارة أثناء الحوار.

بيئة الحوار

بدأ الحوار الوطني المصري في صورة مؤسسية وجماهيرية، وسط بيئة خاصة بعضها له سمات إيجابية، والأخرى سلبية يتوقف على محصلتها التأثير على ساحة النقاش والتفاعل. السمة الإيجابية الأولى، كانت إعلان الرئيس السيسي عن قرب قيام ”الجمهورية الجديدة“، التي تضع مصر في داخل الدول المتقدمة في العالم، ومن ثم فإن هذه الجمهورية باتت في سماتها وشخصيتها مطروحة بقوة على التفاعل السياسي، سواء الجاري

داخل الأمانة العامة للحوار، أو داخل الرأي العام المصري. السمة الثانية أن الوصول إلى الجمهورية الجديدة جرى من خلال مسيرة من العمل الشاق والمشروعات العملاقة التي غيرت "المعمور" المصري جغرافيًا وتاريخيًا. السمة الثالثة أنه على مدى سبع سنوات كاملة حقق الاقتصاد المصري نموًا إيجابيًا مستقرًا ظل على حاله حتى وسط أزمات كبرى، مثل جائحة كورونا ونشوب الحرب الروسية-الأوكرانية. والسمة الرابعة أن الأمن القومي المصري ظل منيعًا في مواجهة الإرهاب والتطرف، سواء تم ذلك من خلال القدرات الأمنية المصرية، أو نتائج الدعوة إلى تجديد الفكر المصري بصفة عامة في اتجاه الدولة المدنية والديمقراطية والحديثة، أو تجديد الفكر الديني بصفة خاصة.

أما السمة الخامسة، فإن السياسة الخارجية المصرية حققت نجاحًا كبيرًا على الساحة الدولية باتباع سياسات متوازنة خلقت علاقات حميدة ومثمرة مع القوى العظمى الثلاث (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين)، والقوى الكبرى (اليابان، والهند، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا)، والقوى الإقليمية من خلال السعي إلى "إقليمية جديدة" قوامها التعاون والسلام.

على الجانب الآخر، كانت هنالك سمات سلبية، أولها أن مصر كان ممكنًا لها أن تحقق أكثر مما حققت من حيث معدلات النمو والانطلاقة التنموية الكبرى إذا لم تحدث الجائحة، أو أنها لم تستمر قرابة ثلاثة أعوام حتى بات التعامل معها نوعًا من "المعتاد الجديد". ثانيها أن الحرب الأوكرانية لم تكن محض حرب إقليمية في القارة الأوروبية، وبالتأكيد فإنها لم تكن مثل الحرب الفيتنامية أو الأفغانية التي تقع في إطار إقليمية بعيدة، وإنما كانت مؤثرة تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد العالمي، والاقتصادات الإقليمية والمحلية، نتيجة ما أثارته من اختناق للعولمة الاقتصادية التجارية والصناعية، وأزمات في الطاقة ونوبات التضخم والغلاء العالمية. وثالثها أن الحرب الأوكرانية على مصر خلقت ضغوطًا تضخمية وارتفاعًا في الأسعار كانت لها نتائج ضاغطة على الطبقة الوسطى المصرية، وتلك الأقل قدرة وحظًا، مما يخلق تداعيات بات من الضروري مواجهتها، سواء على مستوى صنع القرار، أو المتحاورين في الحوار الوطني.

إشكاليات الحوار

حتى وقت إصدار هذا "الإسهام الثالث"، فإن الحوار الوطني كان لا يزال في مراحله الأولى والإجرائية في معظمها، لكن منجزاته بدأت بإشاعة حالة من الاهتمام الإعلامي الذي جلب حوارًا خاصًا به حول القضايا والموضوعات العامة يوازي ذلك الذي يجري داخل الحوار الرسمي، ويتم تغطيته بشغف. وفي الحالتين، فإن الإشكالية الأولى التي يجري مواجهتها هي أن الغرض من الحوار في معظم المجتمعات ينتهي إلى حالة من الاستدامة "الحوارية"، حتى يكون الحوار دائمًا داخل كل جماعة سياسية، ويخرج إلى أجهزة الإعلام التي تبدأ في مناقشة الأفكار.

هنا، تدخل مراكز البحوث المتخصصة في القضية، مع جمعيات المجتمع المدني لكي تدلي بدلوها. وتكون الحصلة بعد ذلك إما توافقًا وطنيًا شاملاً مرجحًا لوجهة نظر بعينها، أو أن هناك خلًا عميقًا لأأس في وجوده أحيانًا بين الفرق والجماعات، فينتهي الأمر إما بالاستفتاء أو في الانتخابات العامة حيث يقرر المواطنون الجهة التي ينحازون لها، وتحمل وجهة النظر التي يقتنعون بها، وبعدها تصير توجهاً للبلاد تجري ترجمته إلى قواعد وقوانين.

الإشكالية الثانية أن القوى المتشاركة في الحوار لها معضلاتها الخاصة، ويبدو ذلك واضحًا في بلد توجد فيه أحزاب يقال عنها "ورقية" وأخرى "كرتونية"، وثالثة تنتمي إلى عهود قديمة، ورابعة لا تزال في دور التكوين وتريد وقتًا غير قليل لكي تؤثر في الحوارات الوطنية، وخامسة تعبر عن كتلة من المستقلين لا تعرف إلى أين تذهب، ولها مكان في الحوار تحت اسم "الشخصيات العامة" التي إذا ما عبرت عن شخصها باتت من "الشخصيات الخاصة"، وسادسة تعبر عن كتلة واسعة أكبر تعرف في الكتب السياسية باسم "الأغلبية الصامتة" التي لا يعرف أحد سبب صمتها، وما إذا كان هو الحرص أو أن المسألة ببساطة أنها لا تهتم بالموضوع كله لأنه لا يهم الأغلبية في كثير أو قليل.

الإشكالية الثالثة أن الحوار يحتاج إلى نقطة بداية لها علاقة بالرؤية التي نريدها لمصر، ومع قدر من الاجتهاد، الرؤية التي تراها الطبقة الوسطى والنخبة السياسية المنوط بها إدارة البلاد من خلال توافق وطني حول قواعد العمل السياسي. هنا، نجد بين المتحاورين في مصر حديثًا كثيرًا وربما توافقًا وطنيًا على أننا نريد دولة مدنية ديمقراطية حديثة. وعند هذه النقطة يمكن أن تتميز الجماعة الوطنية بين من يريدون دولة ديمقراطية من طراز عالمي معروف أو صافها ومواصفاتها، وهؤلاء الذين يريدون الديمقراطية "الخاصة" ذات الأصول التاريخية.

صحيح أن كل الديمقراطيات تتفق على سيادة القانون، وضرورة الفصل والتوازن بين السلطات، وقدرة كل سلطة على الحد من إمكانية "طغيان" السلطات الأخرى؛ إلا أن أشكال ذلك كله متعددة في العالم، ونعرفها هنا في ثلاثة نظم: الجمهورية البرلمانية، والجمهورية الرئاسية، والجمهورية الخيط فيما بينهما، والأمثلة هنا على سبيل التبسيط هي المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا؛ وبينهم تسير دول العالم الديمقراطية المختلفة. وإذا كان ذلك كله يدور حول "الديمقراطية"، فإن إشكالية المفاهيم حول الطبيعة "المدنية" للدولة لا تقل انحيازًا. أما "الحدثة" فإنها بدورها تقع حسب ما هو واقع في أعين الناظرين. إزاء هذه الإشكاليات الثلاث ربما يكون "الدستور" و"رؤية مصر 2030" نقطة بداية للتعامل معها، ثم الانطلاق بعد ذلك إلى التطوير والارتقاء والاجتهاد في عمومها.

الإصلاح السياسي ومتطلبات الدولة المدنية

1

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



الإصلاح السياسي هو أهم القضايا المطروحة على أجندة الحوار الوطني، ولهذا اختاره المشاركون موضوعاً لاجتماعهم الموضوعي الأول، بعد أن تم تخصيص اجتماعاتهم السابقة لقضايا إجرائية وتنظيمية ضرورية. اتفق أمناء الحوار على أن تكون قضايا حقوق الإنسان، والمجتمعات، ومباشرة الحقوق السياسية؛ هي العناوين العريضة التي يجري الحوار السياسي حولها، وكلها قضايا تتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. وتنبع الحاجة إلى الإصلاح في المجالات الثلاثة من الشعور بضرورة تعديل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث يحصل المجتمع على نصيب أكبر من القوة السياسية.

أولا- الخبرات السابقة

لا يمكن تشخيص الحالة السياسية الراهنة بدون الإحالة إلى الخبرة السياسية لبلادنا خلال العقد الأخيرين، والتي يمكن تلخيصها في أنه خلال العقد الأول من هذا القرن حدث قدر متزايد من الانفتاح السياسي بطريقة مضطربة حكمته عوامل ظرفية في غياب رؤية كلية لما يجب أن يكون عليه نظامنا السياسي.

حراك الخامس والعشرين من يناير 2011 هو المحصلة التي وصلنا إليها نتيجة لهذا الاضطراب، وبمقتضاه فقدت الدولة الكثير من قوتها لصالح الإخوان وأشباههم، بسبب الاختراق العميق للمجتمع الذي نجحوا في تحقيقه، فكانوا هم المستفيد الأكبر من تعديل الموازين بين الدولة والمجتمع الذي حدث خلال العشرية السابقة، والذي توجّه حراك يناير وما

أسفر عنه من وصول الإخوان إلى السلطة، الذين كان يمكن لهم أن يظلوا فيها حتى الآن لولا ثورة الثلاثين من يونيو 2013.

ثورة الثلاثين من يونيو هي عبارة عن عمليتين متداخلتين، فمن ناحية هناك استفاضة قوى مجتمعية أدركت الخطر المحدق المتمثل في وقوع الوطن والدولة والمجتمع في قبضة جماعة تسعى لتقويض ميراث الوطنية المصرية، بمكوناته المجتمعي والدولتي، المتحقق خلال القرنين السابقين. على الجانب الآخر، أعادت الدولة المصرية تنظيم صفوفها بعد الارتباك الذي لحق بها. الثلاثون من يونيو هو محصلة لتحالف المجتمع المستفيق والدولة في مواجهة التنظيم الإخواني وقواعده في المجتمع.

أمني-قانوني في مواجهة منطق يغلب عليه طابع حقوقي، الأمر الذي وسع الفجوة بين الطرفين.

في السياسة تجسير للفجوة بين الأمني-القانوني من ناحية، والحقوقي من ناحية ثانية، والمغزى من الإصلاح السياسي المستهدف هو زيادة مساحة السياسي، وإعطاء الأمني والقانوني والحقوقي أحجافاً طبيعية، تتناسب مع الدرجة من الاستقرار التي حققها المجتمع، ومع قدر التوافق السياسي المتحقق بين مكونات المجتمع السياسي.

السياسة هي نشاط واقعي ينطلق من الاعتراف بالواقع، ويسعى لتطويره، في إطار معطيات هذا الواقع نفسه، وليس قفراً عليه أملاً -أو وهماً- في إمكانية استنساخ خبرات سياسية ومبادئ حقوقية مجلوبة من مجتمعات لها تاريخها وخبراتها الخاصة. وعلى المكلفين بالحوار نيابة عن الأمة التوصل إلى توافقات حول تركيب وشكل النظام السياسي الذي يتقدم بنا في اتجاه الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، انطلاقاً من الخبرة المصرية والواقع المصري، وبما يجنبنا انتكاسات وصدمات اختبارناها معاً في الماضي القريب، وهي انتكاسات نتجت أحياناً عن تجميد الوضع السياسي وتلكؤ الإصلاح، وأحياناً أخرى عن انفتاح سياسي أسرع مما يحتمله الوضع.

ثانياً- الإصلاح المطلوب

"واقعية مدعومة برؤية". هذا هو الطريق للتعامل مع صعوبة التحرك بين بديلين متطرفين. فالمطلوب هو تقييم واقعي للقيود والمخاطر التي يفرضها الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي. على الجانب الآخر، من الضروري التحلي برؤية متفكك عليها، تتعلق بالنموذج السياسي الذي نسعى لبنائه، وبالمحطة النهائية التي نريد الوصول إليها.

مطلوب تطوير تقييم مشترك للقيود الموجودة في الواقع، والمخاطر الناتجة عنها، ومن المهم تجديد هذا التقييم باستمرار وبشكل ديناميكي لملاحقة التغيرات السريعة الحادثة في الواقع. كيف نقيم تغلغل الأفكار والقيم الإخوانية الانقلابية في المجتمع؟ وكيف نحمي ونحصن المجتمع والدولة ضدها؟ كيف يمكن لنظام

تفكك هذا التحالف بعد الانتصار على الإخوان بسبب صعوبة الاتفاق على طريقة إدارة المرحلة التالية، فبينما طالبت القوى المجتمعية بدرجة كبيرة من حرية الحركة في مجال عام مفتوح، تخوفت قوى الدولة من مخاطر استفادة التنظيم الإخواني وقواعده المجتمعية من فتح المجال العام، كما استفادت منه في مرات سابقة. وبينما اعتبرت قوى الدولة أن تضيق المجال العام لبعض الوقت هو أمر ضروري تحسباً لمهارة التنظيم الإخواني في التخفي والعودة؛ اعتبرت قوى مجتمعية من تحالف الثلاثين من يونيو أن هذا التضيق استبعاداً وتهميشاً لها.

تقييد حرية بعض النشطاء من تحالف الثلاثين من يونيو هو نقطة الخلاف الأكثر حساسية والأكثر إثارة للجدل بين الفريقين المجتمعي والدولتي. فبينما رأت القوى المجتمعية في هذا نقضاً للتفاهم الضمني والشروط غير المكتوبة لتحالف الثلاثين من يونيو، وسعيّاً من جانب قوى الدولة لاحتكار السياسة؛ رأت قوى الدولة خطورة في الطريقة التي تصرف بها هؤلاء النشطاء، وأخذت الدولة -بشكل خاص- على هؤلاء سعيهم لفتح خطوط تعاون مع بقايا التنظيم الإخواني، وأتباع أساليب في التنظيم والتعبير والتعبئة السياسية تتيح فرصاً لبقايا التنظيم الإخواني للعودة إلى المشهد، وإشاعة عدم الاستقرار، وتقويض جهود التنمية وتنشيط الاقتصاد بعد سنوات الهدر والتعثر.

من جانبها، تعاملت الدولة مع هذه القضية بطريقة أمنية قانونية، فهناك تهديدات للأمن يتم التعامل معها وفقاً للقانون، خاصة بعد تعديل القوانين بحيث تتيح التعامل الفعال مع الممارسات الواقعة في المنطقة الرمادية بين المسموح والمحظور. القوى المجتمعية -على الجانب الآخر- تعاملت مع تقييد حرية بعض أعزائها باعتبارها قضايا حقوق إنسان. وبحكم التعريف فإن مبادئ وعقيدة حقوق الإنسان لا تعرف السياسة والأيدولوجيات، وهي تسري على النشطاء المجتمعيين، كما تسري على الإخوان.

الفجوة بين الطرفين هي -إذن- فجوة بين منطقتين وطريقتين في النظر للأمور؛ منطق يغلب عليه طابع



الدولة، وشكل الديمقراطية التي نتطلع إليها، وفي أي شيء تتقاطع مع النموذج الغربي للديمقراطية، وفي أي شيء تختلف عنه، وما هو معنى الحداثة المرجوة في دولتنا. وإذا كان الحديث هو نقيض للقديم التقليدي، فما هو هذا القديم الذي نسعى لتجاوزه. المطلوب هو تحويل الشعار السياسي من نوع من المهارة البلاغية والتفكير الرغبوي، إلى تفكير عميق وحوار جاد يضبط المحتوى والمعنى على اللفظ والمصطلح، فتتضح الرؤية، وتتعرز المصادقية.

سياسي ديمقراطي العمل في بيئة تنظر بشك وسلبية للأحزاب السياسية؟ ما هي آفاق الانفتاح السياسي في ظل ضغوط اقتصادية وتفاوت اجتماعي متزايد؟ هذه بعض أسئلة التقييم الواقعي المطلوب تطويره.

على الجانب الآخر، علينا تطوير رؤية للنظام السياسي الذي نريد الوصول إليه. لدينا عنوان وشعار لرؤية توافقنا عليها، يتمثل في صيغة "مصر دولة مدنية ديمقراطية حديثة"، والمطلوب هو إكساء الهيكل العظمي لهذه الرؤية بشحم ولحم، لنحدد معًا المقصود بمدنية

سبل بناء مقاربة شاملة لحقوق الإنسان

2

أ. عزت إبراهيم

*رئيس وحدة دراسات الإعلام

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

*متحدث رسمي باسم المجلس القومي لحقوق الإنسان



تهدف الاستراتيجيات الوطنية الداعمة للحقوق الشاملة إلى تحقيق تكامل بين كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد أن سادت عقود مفاهيم تفصل ما بين تلك الحقوق، ولا تعطي لمفهوم "شمولية الحقوق" اهتمامًا واجبًا لأسباب عديدة تتعلق في معظمها بالأوضاع السياسية التي تركت ظلالًا كثيفة على مناقشة الحقوق الشاملة في مناطق عديدة من العالم. ولا تزال قضية التمييز بين الحقوق السياسية والمدنية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثار جدال واسع على الساحة المصرية، ومن ثم يصبح السؤال هنا: كيف يمكن إنفاذ المقاربة الشاملة للحقوق؟

أولاً- صراع التمييز والتكامل الحقوقي

ساد اتجاه يُعلي من أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لو كانت تختلف عن الحقوق المدنية والسياسية اختلافاً جوهرياً، برغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يميز على أي نحو بين كل تلك الحقوق. وظهر ذلك التمييز في سياق توترات الحرب الباردة بين الشرق والغرب، إذ مالت اقتصادات السوق في الغرب إلى التأكيد بقدر أكبر على الحقوق المدنية والسياسية، بينما ركزت الاقتصادات المخططة مركزياً في الكتلة الشرقية على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدى ذلك إلى بروز عهدين عالميين منفصلين، أحدهما هو عهد الحقوق المدنية والسياسية، والآخر بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بعد نهاية الحرب الباردة، انتهى هذا الفصل بين الحقوق، مما أعطى فرصة للعودة إلى البنية الأصلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووفقاً للمجلس الدولي لحقوق الإنسان، فإن العقود الأخيرة شهدت دمج جميع الحقوق في معاهدات حقوق الإنسان المعقودة، مثل: اتفاقية حقوق الطفل أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إن فكرة الفصل بين الحقوق المختلفة في دول العالم النامي تنبع من سيطرة اتجاهات بعينها على النقاش العام وصناعة القرار السياسي، وفي مقدمة الأسباب التي يسوقها المدافعون عن الفصل بين الحقوق أن الحقوق السياسية والمدنية تشكل إعاقة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وأن اختيارات الشعوب تتجه إلى توفير

والاقتصادية والاجتماعية، من خلال حزمة من الإعلانات والاستراتيجيات، من أهمها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي في 2021، والتي تشمل على رؤية شاملة للحقوق والحريات. فالدولة المصرية تدرك أن كفالة المساواة وتكافؤ الفرص للجميع في مجتمع أكثر عدالة يتطلب نقلة نوعية في كفالة الحقوق والحريات الأساسية، والتأكيد على مبادئ المواطنة وسيادة القانون، خاصة أن استراتيجية التنمية المستدامة 2030 تركز على أن إعمال الحقوق الأساسية هو محور عملية التنمية في البلاد.

تري الدولة المصرية أيضًا، بحسب ما جاء في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أن إعمال كافة الحقوق يحتاج إلى نقلة نوعية كبيرة على المستويات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية، مع إدراك أن حماية الحقوق هي عملية تراكمية ومستمرة، ولا تظهر نتائجها إلا بشكل متدرج، وهي عملية لا تبلغ الكمال وتظل تحدياتها قائمة.

في هذا السياق، ثمة مجموعة من المقترحات لإنفاذ المقاربة الشاملة لتكامل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية في مصر، وذلك بناء على المسارات الموضوعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي يمكن الاستناد إليها في إحداث نقلة نوعية جادة في هذا المجال، ومن أبرزها ما يلي:

1. تحقيق تكامل بين المسارات الثلاثة للاستراتيجية

الوطنية، وهي: مسار التطوير التشريعي، مسار التطوير المؤسسي، ومسار التثقيف وبناء القدرات، فبدون عمل تلك المسارات معًا لا يمكن الوصول إلى مقاربة متكاملة، فإدخال تشريعات جديدة تتماشى مع التحولات القائمة في مقاربة الحقوق يستلزمه تحول سريع في التنفيذ على المستوى المؤسسي، وبدوره لن تكون التشريعات الجديدة ذات قيمة مضافة ما لم تترجم إلى عمل مؤسسي يستلزمه نشر ثقافة حقوق الإنسان وتكامل الحقوق الأساسية، ورؤية إصلاح الجهاز الإداري،

الاحتياجات المعيشية والاقتصادية وليس التمتع بالحقوق والحريات السياسية والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير.

كما يدفع أنصار الفصل بين الحقوق بأن تكامل هذه الحقوق يمكن أن يزدهر في بيئات أكثر ملاءمة مثل المجتمعات الغربية التي شهدت مراحل عديدة لتطور الحقوق والحريات، حتى تصل إلى الصيغة التكاملية للحقوق، وربما لا يكون من المناسب الدفع لإنفاذها دفعة واحدة في مجتمعات أخرى خارج الدائرة الغربية بسبب اختلاف مستويات تطور الدول والمجتمعات سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

على الجانب الآخر، يدفع المؤيدون لتكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدم ملاءمة تجزئة الحقوق لأسباب عديدة، من بينها أن مبدأ الفصل بين الحقوق والترويج لوجود خصوصية لمجتمعات بعينها لم يؤد إلا إلى انتشار مفاهيم شمولية تقتص من حقوق الأفراد بزعم أن مصلحة المجتمع تقتضي تغليب الصالح العام، بينما في حقيقة الأمر كانت تلك الدعوات مسوغةً لمزيد من الممارسة البعيدة عن الحكم الجيد والشفافية والمحاسبة وغياب التنمية الشاملة، وهو ما أسقط حجج "نموذج الخصوصية" المشار إليه، ووضع مجتمعات عديدة تحت مجهر المراجعة محليًا ودوليًا في إطار موجة عالمية جديدة لمراجعات الحقوق والحريات الأساسية.

في هذا الإطار، جاء إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، المادة (1)، ليؤكد أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولكل الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي يتم من خلالها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبشكل كامل.

ثانيًا- المقاربة المصرية

على أساس ما سبق، تبدو مصر في إطار عملية إعادة بناء الدولة، وتطبيق رؤية التنمية الشاملة 2030. وقد تحركت في اتجاه الرؤية الشاملة للحقوق السياسية



بناء تراكم من الأدبيات الخاصة بالمواثيق والعهود الدولية والاستراتيجيات الوطنية، وتوزيعها على المؤسسات التعليمية والثقافية والمكتبات العامة (سواء ورقياً أو إلكترونياً) حتى تكون متاحة للعامة لتبصيرهم بتلك الحقوق وكيفية ممارستها.

3. **توافر السياق السياسي الملائم وانفتاح المجال العام، وهما شرطان ضروريان لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تنامي الوعي العام بالحقوق الأساسية لكافة المواطنين. وفي ظل سياق التوعية بالترويج لتكامل الحقوق يتعين تبصير كل الأطراف المعنية بالتطبيق بأن قيام السلطات بإجراءات إيجابية في شأن تطبيق الحقوق الأساسية وحمايتها لن يكتمل دون إدراك ضرورة الامتناع عن الإجراءات السلبية التي قد تقوم بها بعض الأجهزة الرسمية.**

وصولاً إلى معايير فائقة للحكم الرشيد، وتحقيق رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم، وأيضاً تفعيل مسار التثقيف وبناء القدرات لوصول مسار التطوير المؤسسي إلى المستهدف منه.

ويرتبط بمسار التثقيف وبناء القدرات مواجهة التحدي الخاص بالحاجة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، فلا يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع بشكل أوسع بدون مناهج للتدريب والتثقيف تطبق المعايير العالمية في شأن الحقوق الأساسية، على أن تشمل المعالجة مواجهة شاملة للموروثات الثقافية الخاطئة التي تعرقل وصول الإصلاحات الجديدة إلى مبتغاهما بشكل كامل، وتستخدمها مجموعات مصالح لعرقلة التحول نحو مجتمع أكثر عدالة وإنفاذاً للحقوق الشاملة. أيضاً، تشكل عملية رفع قدرات الكوادر الوطنية في قطاعات الدولة ركناً مهماً في مهمة التثقيف والتدريب باعتبار جهاز الدولة يمثل الأداة الرئيسية في إنفاذ الحقوق الأساسية للمواطنين.

2. **قيام المجتمع المدني بدور فاعل في المسارات الثلاثة السابقة باعتباره شريكاً أصيلاً للدولة في عملية التنمية الشاملة، وهو دور لن يتحقق بدون زيادة فاعلية القنوات المؤسسية وإشراك مؤسسات التدريب المدنية في عملية تأهيل مستمرة لرفع قدرات العاملين، وإطلاق عمل تلك المؤسسات في المجتمع الأهلي بما لا يتعارض مع رؤية حماية المجتمع من الاتجاهات المتطرفة أو الترويج لقيم لا تتوافق مع القيم الاجتماعية والثقافية المتفق عليها في المجتمع المصري، على ألا تتسع المحظورات في هذا الشأن بما يحولها إلى قيد على حركة المنظمات المدنية وتطور المجتمع الحقوقي ودون تحقيق فائدة حقيقية لمبدأ نشر ثقافة حقوق الإنسان. ويستوجب نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالحقوق الأساسية وتكاملها**

مقترحات لتقليص حواضن الإرهاب والتطرف

3

د. دلال محمود

رئيس قسم الأمن والدفاع

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



شهدت مصر على مدار تاريخها أنماطًا مختلفة من الإرهاب، لكن يظل العقد الأخير معبرًا عن مرحلة مكثفة من النشاط الإرهابي. وبرغم ذلك، نجحت الدولة في محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتجفيف منابعه، وهو ما يرجع إلى اتباع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف، تتسم بالمرحلية والشمولية، بما جعل مصر من أقل الدول عالميًا تعرضًا للعمليات الإرهابية في الوقت الحالي. وترتكز هذه الاستراتيجية على البُعدين القانوني والأمني على المدى القريب، والأبعاد الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية والفكرية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وتدلل هذه الاستراتيجية على أن مكافحة الإرهاب تشمل معالجة البيئة الحاضنة للميل إلى التطرف، وتقليص دوافع الانضمام للتنظيمات الإرهابية. وهناك بالفعل جهود كبيرة في تنفيذ هذه الاستراتيجية لم تظهر نتائجها المرجوة كاملة حتى الآن. لذا، يهدف هذا المقال إلى طرح بعض المقترحات ذات الصلة بالاستراتيجية الوطنية، من خلال ثلاثة محاور أساسية.

أولاً- الأبعاد المفاهيمية والقانونية

- تقييم أداء قانون الإرهاب الصادر عام 2015 من لجنة قانونية متخصصة تحت إشراف اللجنة التشريعية بالبرلمان المصري، وذلك بهدف الكشف عن أية ثغرات يمكن أن تكون ظهرت خلال فترة تطبيق

القانون من واقع التحقيقات والأحكام الصادرة خلال هذه الفترة.

- إعداد دراسة واسعة لموضوع "التطرف" تشارك فيها المراكز البحثية المتخصصة وتتم تحت إشراف الدولة، وذلك بهدف تحديد مؤشرات واضحة للتطرف بأنواعه ومستوياته المختلفة، وذلك تمهيدًا لبناء استراتيجية وطنية لمواجهة التطرف، وتحديد الأفعال التي تستلزم المقاضاة.

- هنا، يمكن الاستفادة من خبرة دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة التطرف خصوصًا على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد عملت مع الولايات المتحدة الأمريكية على

شعبية واسعة، بل تقليص الفوارق بين الحضر والريف، وتحقيق مستويات أعلى من التنمية الاجتماعية.

- توسيع إنشاء وتطوير المدن في أماكن الأنشطة الإرهابية في المحافظات الحدودية، إذ تم إنشاء عدد من المدن الجديدة في سيناء على سبيل المثال، مثل رفح الجديدة وشرق بورسعيد الجديدة، وكذلك تم إنشاء 2136 وحدة سكنية في العريش وحدها في محاولة لتوزيع الكثافات السكنية المرتفعة نسبيًا في هذه المدينة، بالإضافة إلى إنشاء حوالي 18 قرية في المحافظة المعنية.

- التوسع في أنماط الاستثمار الصناعي داخل المدن، ففي كل مدينة يتم إنشاء مصنع كبير (مصانع لمنتجات السماد والبتروكيماويات والأسمدة والمواد الغذائية.. إلخ). وقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم (70) لسنة 2017 بتخصيص مساحة 78386.5 فدانًا لصالح محافظة شمال سيناء لاستخدامها في إقامة منطقة صناعية عليها، ومن المخطط تأسيس عدد ضخم من المشروعات الصناعية في استراتيجية تنمية المحافظة، وهي قيد التنفيذ.

- التوسع في استيعاب الشباب اقتصاديًا واجتماعيًا، وهنا يمكن تشجيع الشباب على ريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة من خلال برنامج شامل للدورات التدريبية (إداريًا وفنيًا) في عدة مجالات، مع توفير تسهيلات ميسرة لتمويل مثل هذه المشروعات، وربما تقديم الدولة ضمانة لهؤلاء الشباب للتعاقد مع المصانع أو الشركات لضمان استدامة هذه المشروعات، وكذا يمكن شراء المنتجات وبيعها في منافذ البيع المملوكة للدولة.

ثالثًا- الأبعاد السياسية والفكرية

يرتبط الاهتمام بالأبعاد الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الإرهاب والتطرف بمعالجة الجانب المادي، بينما البعد الفكري والأيديولوجي يرتبط بالبعدين السياسي والفكري في سياسات الدولة، وعلى المستوى الأعمق يرتبط بالمجتمع وتفعيل دور إيجابي له في هذه المكافحة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التالية:

تأسس مركز "صواب" الذي انطلقت أعماله في مارس 2015، وهي مبادرة تفاعلية للتراسل الإلكتروني، تهدف إلى دعم جهود التحالف الدولي في حربه ضد التطرف والإرهاب. ويعمل مركز صواب على تسخير وسائل الاتصال والإعلام الاجتماعي على شبكة الإنترنت من أجل تصويب الأفكار الخاطئة، ووضعها في منظورها الصحيح.

- التأكيد على تعريف الإرهاب الوارد في القانون المصري لمكافحة الإرهاب الصادر عام 2015، كأساس أولي لكافة الجهود المرتبطة بمكافحة الإرهاب والتطرف؛ لأنه قد ينطلق بعضها من تعريف مختلف للإرهاب والتطرف.

ثانيًا- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

هناك جهود كبيرة بُذلت على هذا المستوى، والاستمرار فيها يزيد من فاعلية مكافحة الإرهاب والتطرف، وبالأحرى مكافحة البيئة الحاضنة لهما، وهنا تجدر الإشارة إلى عدة أمور، أبرزها:

- رغم عظم التحديات التي تواجهها الدولة، فإنها تزداد أكثر في المحافظات الحدودية، وفي مقدمتها شمال سيناء، التي تتركز فيها أغلب العمليات الإرهابية التي تعاني منها الدولة منذ عام 2013؛ لأن التنمية والبناء هما أساس تحقيق الاستقرار، والمعول الأساسي لهدم البنية التي يتركز عليها التطرف والإرهاب. ويعود التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي إلى عدة اعتبارات، أهمها هو انخفاض اهتمام الدولة نسبيًا بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية خلال العقود السابقة، وبغض النظر عن أسباب هذا الانخفاض فإن المحصلة أن هناك تراكمًا لغياب دور الدولة المركزي في مقابل زيادة دور القوى المحلية.

- يُعد تحديد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحملها المجتمع المصري نتاجًا للعمليات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة مرحلة مكملية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في استراتيجية مكافحة الإرهاب. لذلك، تزداد قيمة وتأثير المشروعات القومية متعددة الأبعاد، مثل مشروع "حياة كريمة" الذي لا يقتصر في أهدافه على تحقيق مستوى معيشة أفضل لفئات



والأوقاف والتضامن الاجتماعي والأزهر الشريف والكنيسة المصرية والمجلس الأعلى للإعلام والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة ومنظمات المجتمع المدني، بهدف توحيد الرسالة الموجهة للنشء والشباب في جميع هذه المؤسسات.

3. لا يرتبط البُعد السياسي في مكافحة الإرهاب

فحسب بما تتخذه الدولة من سياسات في المقام الأول، وإنما أيضًا بالقوى السياسية في المجتمع ونضجها في ممارسة العمل السياسي، وهذا النضج منوط بالأحزاب السياسية وجماعات المصالح وكافة القنوات المشروعة لممارسة الأنشطة السياسية المختلفة، خاصة تلك المرتبطة بالانتخابات على اختلاف مستوياتها. إن تنشيط الحياة السياسية بصورة طبيعية يحدّ من فرص استقطاب الأفكار المتطرفة والتنظيمات الإرهابية لعناصر جديدة، خاصة من الشباب المتطلعين للقيام بدور أكبر في تنمية الدولة تنمية شاملة.

مجمل القول، إن استراتيجيات الدول في مكافحة الإرهاب لم تعد مقصورة على المواجهة الأمنية وأصبحت تتبنى نهجًا متعدد الأبعاد، ومصر تتبنى هذا النهج وتطور من استراتيجياتها الشاملة لتحقيق مستويات أعلى من الفاعلية والقوة للحد من فرص تنامي التطرف أو تقبل العنف الذي يسببه الإرهاب.

• تتفق التحليلات المختلفة على أن المواجهة الفكرية للتطرف والإرهاب هي الأكثر صعوبة وتعقيدًا والأطول أمداً، لذا فإن الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية في هذه المواجهة سيظل غير مكتمل الفاعلية بدون مشاركة كافة المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية معها وكل ما يخاطب الفكر، ويُعد هذا التوجه لتوسيع نطاق الاعتدال الفكري وما يرتبط به من نشر قيم التسامح والأخوة الإنسانية ركيزة أساسية في استراتيجيات العديد من الدول لمكافحة الإرهاب.

يُعد المجتمع شريكاً أساسياً للدولة في مواجهة الإرهاب والتطرف، لذا فإن تنمية الوعي الجمعي يزيد من فاعلية دوره في هذه المواجهة، وهنا تجدر الإشارة إلى عدة أمور:

1. تعزيز وتطوير دور الإعلام الوطني في مواجهة

التطرف والإرهاب، ذلك أن الأعمال الدرامية التي تبنتها الدولة لهذا الهدف لبنة جيدة للبناء عليها، لكنها ليست كافية، ويرتبط بهذا تفعيل الاستراتيجيات المختلفة لتطوير الإعلام، ونشر سبل التعامل الأمثل مع وسائل الإعلام الجديد.

2. إعداد برنامج شامل للتنشئة السياسية يتضمن

القيم المراد تنشئة الأجيال الجديدة عليها، على أن يشارك في إعداده وتنفيذه كلٌّ من وزارات التعليم والتعليم العالي والثقافة والشباب

محفزات زيادة دور القطاع الخاص في التنمية

4

أ. مجدي صبحي

رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



واحد من المحاور الأساسية التي قد ينطوي عليها الحوار الوطني في الشأن الاقتصادي هو دور القطاع الخاص في التنمية. والواقع أن هذا الدور باعتراف الجميع، بدءًا من الحكومة، هو أقل مما يراد له بكثير، فحصة الاستثمارات الخاصة لا تتعدى نحو 30% من جملة الاستثمار، بل انخفضت عن هذا المستوى في بعض السنوات الأخيرة.

وقد قدمت الحكومة مؤخرًا "وثيقة سياسة ملكية الدولة"، حيث تعد خريطة طريق للقطاع الخاص توضح أي القطاعات التي سيتاح له الاستثمار فيها بحرية منفردًا دون تدخل من الدولة، وأيها سيمارس الاستثمار فيها إلى جانب الدولة مع تقليص دور الدولة تدريجيًا، كما أن قطاعات أخرى ستستمر الدولة في التواجد فيها بقوة، كونها قطاعات استراتيجية أو مطلوبة لأهداف اجتماعية. ورغم الأهمية الكبرى لهذه الوثيقة، إلا أنها ليست كافية بمفردها لتحفيز القطاع الخاص.

أولاً- مشكلة القطاع الخاص

تكمّن المشكلة في أنه دون التدخل الحكومي مباشرة لتحفيز القطاع الخاص لزيادة دوره، فذلك يعني استمرار تدهوره. إذ شهد نشاط القطاع الخاص غير النفط في مصر خلال شهر يونيو 2022 انخفاضًا هو الأسوأ منذ عامين تحديدًا، حسب مؤشر مديري المشتريات "PMI". فقد سجل هذا المؤشر الذي تُصدره "استاندرد آند بورز" تراجعًا في مصر من 47 نقطة في مايو إلى 45.2 نقطة

في يونيو 2022، ليسجل بذلك أدنى مستوى له منذ يونيو 2020، أي في خضمّ الموجة الأولى لجائحة كورونا. وجدير بالذكر أن انخفاض المؤشر عن 50 نقطة يعني الانكماش.

وتعقيبيًا على بيانات المؤشر، أوضح ديفيد أوين، الخبير الاقتصادي في "إس آند بي غلوبال ماركت إنتلجنس"، أن "الشركات المصرية عانت انكماشًا حادًا في الأعمال الجديدة في يونيو 2022، مما أدى إلى أقوى تدهور في أوضاعها الاقتصادية منذ تطبيق إجراءات الإغلاق خلال موجة كورونا الأولى في الربع الثاني من عام 2020".

وهبط اثنان من أكبر مكّونات "PMI"، وهما مؤشرا الإنتاج والطلبات الجديدة، إلى أدنى مستوييهما منذ الربع الثاني

هنا، يمكن الإشارة إلى عدة محفزات رئيسية ينبغي توفرها حتى يمكن جذب الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أم أجنبية إلى دائرة النشاط الاقتصادي.

1. توفير الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص، وليس أدل على أهمية هذا المطلب من

وجود تحفظات لبعض رجال القطاع الخاص على "وثيقة سياسة ملكية الدولة" التي توضح شك البعض في مقدرة الوثيقة على حفز القطاع الخاص. إذ تضمنت هذه التحفظات على نص الوثيقة، حسب جريدة الوفد المصرية، "عدم وجود تعريفات تفصيلية واضحة لكثير من المصطلحات المستخدمة بالوثيقة. وضرب البعض مثلاً بمصطلح "الدولة"، وإن كان يشمل هذا المصطلح الجهات السيادية أم لا؟، فضلاً عن مصطلح "الأمن القومي" الذي تبرر به الوثيقة إمكانية دخول الدولة لقطاعات استثمارية يعمل بها القطاع الخاص مستقبلاً. وذكر رد القطاع الخاص على الوثيقة أن الحكومة قد تستخدم مستقبلاً نص اعتبارات الأمن القومي لإنشاء مصنع للشوكولاتة بدعوى تلبية احتياجات المواطنين منها على سبيل المثال. وأضاف أنه يجب أن تنص الوثيقة على تأكيد أن دور الدولة في الاقتصاد يجب أن يكون منطقيًا وميسرًا للنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

وطالب القطاع الخاص بإقرار مبدأ مرونة الوثيقة بما يسمح بإمكانية تعديلها كل عام أو اثنين، طبقاً لمستجدات الأوضاع، وأكد ضرورة ألا تقتصر الوثيقة بالحكومة الحالية، وإنما تبقى ملزمة لأي حكومة قادمة. وتحفظ القطاع الخاص أيضًا على ذكر الوثيقة أن الدولة ستبقى مستقبلاً في قطاعات الألبان واللحوم والدواجن، وأكد أن هذه القطاعات مشبعة بالاستثمارات، ودخول الحكومة فيها لن يمثل إضافة، وإنما مزاحمة للقطاع الخاص، خاصة أن هناك اكتفاء في بعض هذه القطاعات. وأكد أن المفترض أن يكون دخول الحكومة للاستثمار مقصوراً على قطاعات مستقبلية لا توجد فيها استثمارات، وأن يكون وجودها محددًا بفترة

من 2020، مسجلين تقلصات ملحوظة في كل من النشاط الصناعي والمبيعات. وانخفضت الطلبات الجديدة بسبب القفزة في أسعار البيع، في حين ارتفع تضخم تكلفة الإنتاج إلى أعلى مستوى في نحو 4 سنوات، الأمر الذي انعكس في تراجع مستويات الشراء بوتيرة ملحوظة وسط قيود العرض.

وتضرر الاقتصاد المصري بعد أن دفعت الحرب الروسية الأوكرانية المستثمرين الأجانب إلى الفرار من الأسواق الناشئة. ومع ذلك، اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة المترافقة مع ارتفاع التضخم العالمي وقفزة أسعار السلع واضطرابات سلاسل الإمداد، ويأتي في مقدمتها تحريك سعر الصرف، ورفع الفائدة، وإجراءات تنظيم التصدير.

هنا، يرى ديفيد أوين أن التراجع في الطلب نجّم عن ارتفاع التضخم وتشديد السياسة النقدية، إذ أدّى قرار البنك المركزي المصري بخفض قيمة الجنيه مقابل الدولار في مايو الماضي إلى زيادة تكلفة استيراد السلع، إذ أفاد 45% من الشركات التي شملها الاستطلاع بارتفاع التكاليف لديها.

عقب ذلك، رفعت الشركات الأسعار في يونيو 2022 بأسرع وتيرة منذ فبراير 2017، بعكس الزيادات المتواضعة في الشهور الخمسة الأولى من العام. ويشير هذا الارتفاع الحاد، حسب أوين، إلى أن "الشركات بصدد نقل الجزء الأكبر من تكاليفها إلى العملاء، وسط تضائل الآمال بأن تساهم الخصومات على الأسعار بتحفيز انتعاش الطلب".

ثانياً- محفزات أساسية

السؤال الكبير المطروح -إذن- على مائدة الحوار الوطني هو: ما المطلوب حتى تزيد مشاركة القطاع الخاص في النمو، وبالتالي إتاحة المزيد من السلع والخدمات والمزيد من فرص العمل، وإجمالاً تحقيق ارتفاع في مستوى معيشة المصريين؟ فهذه هي النهاية هي غاية أي تنمية اقتصادية تحدث في أي بلد من بلدان العالم.

التدريب، كما أن هناك صعوبة في الاحتفاظ بالعاملين المدربين، كما أدى انخفاض الأجور وضعف بيئة العمل إلى الحد من إنتاجية العامل.

ويوضح التقرير أن التغلب على هذه الإشكالية يتطلب نهجاً شاملاً يتجاوز الإصلاحات التعليمية، ويمكن أن يستخدم القطاع الخاص التكنولوجيا التعليمية لتحسين مؤهلات الخريجين وملاءمتهم لوظائف القطاع الخاص، والتدريب على المهارات الرقمية أمر ضروري في جميع مستويات التعليم لتطوير محتوى جديد، كما يجب تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع التعليم.

إضافة إلى ما جاء في هذا التقرير يمكن للدولة أن تشجع القطاع الخاص على مد نطاق نشاطه للمدارس الثانوية الفنية الحكومية كما حدث في عدد من الحالات، وذلك لتخريج خريجين لا يستغرقون وقتاً طويلاً في التدريب بالمصانع لاكتساب المهارات المطلوبة.

3. ضرورة تدخل الدولة لتنشيط سوق الأوراق المالية كوسيلة لتوسيع قاعدة الملكية وتوفير التمويل للقطاع الخاص، وذلك عن طريق المزيد من طروحات الخصخصة التي ستزداد خلال الفترة المقبلة كما أوضحت الحكومة لكي تبلغ 40 مليار دولار على مدى أربع سنوات. إذ يرى بعض المحللين "أن كثرة الاستحواذات في السوق أمر غير صحي، لأنه سيعمل على خفض الحصص السوقية، وما يحدث يشبه التأميم للبورصة، لكن من قبل الشركات ذات الملاءة المالية الكبيرة".

هذه هي بعض الاتجاهات التي يمكن التفكير فيها للعمل على جذب القطاع الخاص للمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي حتى يتحقق الهدف الطموح الذي وضعته الحكومة، وهو زيادة الاستثمار الخاص من 30% إلى 65% من الاستثمارات الإجمالية خلال ثلاث سنوات.

زمنية لحين تهيئة المناخ للقطاع الخاص للدخول وتولي مسؤولية المشاركة في تحمل التنمية.

"مثل هذه الحالة تستدعي أعلى درجات تبادل الثقة بين الدولة والقطاع الخاص، بحيث تتيح الدولة الفرص وحرية اتخاذ القرار الاقتصادي، بينما يقدم القطاع الخاص من خلال مؤسساته أعلى درجات الاستثمار. فما يحتاجه القطاع الخاص في هذه المرحلة ليس فقط الثقة في الوثيقة وقواعد التخرج، وإنما أكثر من ذلك أن الثقة في دور القطاع الخاص سوف تستمر ولن يكون هناك تراجع في عودته".

والواقع "أننا غالباً ما نستخدم كلمة الثقة دون أن نلقي لها بالاً. ولكن من خلال العمل الجاد والحريص توصلت دراسة إلى تعريف الثقة بأنها "رأس المال الاجتماعي"، أي إنها "تلك المعتقدات والقيم الراسخة والمشاركة التي تساعد مجموعة من البشر على التغلب على مشكلة" السلوك الطفيلي" في سياق سعيها للقيام بأنشطة اجتماعية عالية القيمة". وقد خلُصت الدراسة إلى أنه حيثما تنشأ الثقة، وتقوم على أساس متبادل، أي حيثما تنشأ "مشاعر الثقة" في السياسات والمؤسسات والأنظمة، ستتمكن الاقتصادات من تحقيق مزيد من الإنجازات".

2. توفير الأيدي العاملة المدربة التي تمتلك المهارات الأولية للقيام بأعباء العمل. ويوضح تقرير للبنك الدولي بعنوان "خلق الأسواق.. تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع خاص منتج" أن مؤسسات الأعمال تواجه تحدي نقص المهارات، فالقوة العاملة الضخمة يجب أن تكون مجهزة بشكل جيد لسوق العمل، لكن هناك فجوة بين نواتج التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث أكد نحو 20% من الشركات أن قوة العمل ليست متعلمة بالقدر الكافي مما يمثل عقبة رئيسية أمام دعم القدرات التنافسية، وبالرغم من ذلك لا يستثمر القطاع الخاص كثيراً في مجال

5 فرص وتحديات اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى مصر

د. ممدحت نافع

* مستشار وزير التموين

* والرئيس السابق للشركة القابضة المعدنية



تُظهر معظم الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انتشار التكنولوجيا، ويساعد في تكوين رأس المال البشري، ويساهم في تكامل التجارة الدولية، ويساعد في خلق بيئة أعمال أكثر تنافسية، ويعزز تنمية المشروعات؛ وكل ذلك يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وهو الأداة الأكثر فاعلية للتخفيف من حدة الفقر في الاقتصادات النامية. علاوة على ذلك، وبغض النظر عن الفوائد الاقتصادية البحتة، قد يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الظروف البيئية والاجتماعية في البلد المضيف، واستحداث سياسات مؤسسية أكثر مراعاة للمسؤولية المجتمعية.

أولاً- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض خصائصه في مصر

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حوالي 9 مليارات دولار في عام 2019 (عشية أزمة كوفيد-19)، وهو أعلى مستوى للتدفقات منذ عام 2010. وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الوافدة زادت بنحو 40.6% مقارنة بعام 2010 وبنسبة 11% مقارنة بعام 2018، أي ما يعادل 20% من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية، والذي بلغ حوالي 45.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

وفيما يتعلق بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فقد سجلت 126.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقابل 73.1 مليار دولار أمريكي في عام 2010، و20 مليار دولار أمريكي عام 2000. كما بلغت نسبة الأرباح المعاد استثمارها من قبل الشركات متعددة

الجنسيات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 41%. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا بنسبة 11% لتصل إلى 14 مليار دولار أمريكي، مع بقاء مصر الدولة الوحيدة التي زادت التدفقات إليها.

واستحوذت مصر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بنسبة 11.9% في عام 2019، مقارنة بـ 8.4% في عام 2018، واحتلت المركز الخامس عشر عالمياً من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، مقارنة بالمرتبة 23 في عام 2018. ومع ذلك، تتراوح حصة مصر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بين حوالي 0.3% و0.6% فقط خلال الفترة

2. سهولة دمج عمليات الشركات في البلد الملتقي للاستثمار في الاستراتيجيات العالمية للمستثمر.

3. الجودة الشاملة للبيئة الاستثمارية للبلد الملتقي للاستثمار.

ويشير إعلان "مونتيري" إلى أن وفرة الموارد المحلية يعد أساساً لتحقيق تنمية ذاتية الاستدامة، كما أن بيئة الأعمال المحلية المواتية للاستثمار هي أمر حيوي ليس فقط لتعبئة الموارد المحلية، ولكن لجذب الاستثمار الأجنبي واستخدامه بفعالية. وكما أوضحت تجربة أعضاء منظمة التعاون والتنمية، فإن السياسات المتاحة لسلطات الدول المضيفة تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات هي: تحسين الاقتصاد الكلي العام والأطر المؤسسية، خلق بيئة تنظيمية مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، والارتقاء بالبنية التحتية والتكنولوجيا والكفاءات البشرية إلى المستوى الذي يمكن معه تحقيق الفوائد المحتملة لوجود الشركات الأجنبية.

أيضاً، ثمة متطلبات أساسية في البيئة المواتية للاستثمار من وجهة نظر المستثمرين، إذ أظهر تقرير "تنافسية الاستثمار العالمي" الصادر عن مجموعة البنك الدولي في عام 2019/2020 عددًا من النتائج الهامة، بخصوص اتجاهات وتفضيلات الاستثمار الأجنبي. فقد احتوى التقرير على مسح أجري على أكثر من 2400 مستثمر أجنبي في عشر دول هامة متوسطة الدخل خلال الفترة بين يونيو ونوفمبر عام 2019. وقد أسفرت نتائج المسح عن أن الشركات المملوكة للأجانب تواجه حالة عدم يقين كبيرة في سياسات التجارة والاستثمار، والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على قرارات الاستثمار المستقبلية.

وقد جاء الاستقرار السياسي والاقتصادي والبيئة القانونية والتنظيمية التي يمكن التنبؤ بها في مرتبة أهم للمستثمر من الضرائب المنخفضة، وتكاليف العمالة، والوصول إلى الموارد الطبيعية. ومن ثم فإن الشفافية، والحماية القانونية للمستثمرين، ووصول المستثمرين إلى آليات التظلم، والقدرة التنافسية الاستثمارية، والحوكمة الرشيدة، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى البيئة القانونية والتنظيمية التي يمكن التنبؤ بها؛ هي أهم العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار في أي دولة.

من 2010 إلى 2019، باستثناء عام 2011. وعلى الرغم من التحسن النسبي في معدلات المساهمة بدءًا من عام 2014، إلا أنه كان تحسنًا محدودًا للغاية، حيث كان أعلى مستوى تم الوصول إليه في عام 2019 حوالي 0.6% فقط، أي ما يعادل حوالي 9 مليارات دولار أمريكي من إجمالي التدفقات العالمية البالغة 1.54 تريليون دولار أمريكي للعام نفسه.

وتتميز الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى مصر بانخفاض التنوع القطاعي، حيث تتركز بشكل أساسي في قطاع البترول، بحصة بلغت 62% من إجمالي التدفقات في عام 2018/2019، مما يشير إلى ضعف إسهام الاستثمار الأجنبي في إنتاجية القطاعات. كما تمثل دول الاتحاد الأوروبي أكثر من نصف مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بنسبة 53%، تليها الدول العربية بنسبة 22%. وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الوافدة من الولايات المتحدة تعادل تقريبًا تدفقات سائر دول العالم بنسبة 13% و12% على التوالي (البنك المركزي المصري 2020).

على الصعيد العالمي، كشف تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) عن اتجاهات الاستثمار العالمية، أن الاقتصادات المتقدمة شهدت أكبر انخفاض في الأشهر الستة الأولى من عام 2020، بانخفاض قدره 75% مقارنة بعام 2019. وقد استحوذت البلدان النامية في آسيا على أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر انخفاضًا حادًا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020 نتيجة لتأثير جائحة كورونا، حيث انخفضت هذه التدفقات بنحو 38% عن الفترة المقارنة لعام 2019 (بلغت التدفقات الاستثمارية خلال النصف الأول من عام 2019 نحو 4.1 مليارات دولار أمريكي، مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من عام 2020).

ثانيًا- محددات البيئة المواتية لحفز الاستثمار الأجنبي

ثمة ثلاث مجموعات من العوامل التي تؤثر في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

1. الربحية المتوقعة للمشروعات.

يمكن التعبير عنها بما يعرف بـ "مناخ الاستثمار". من ذلك مثلاً زيادة الطلب الفعّال بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وتوافر التأهيل المناسب للعناصر البشرية، من تعليم عام وفني وتدريب مهني، وتوافر البنية الأساسية المواتية للاستثمار، والبنية التنظيمية والتشريعية الجاذبة، والحوافز الاستثمارية. وقد استثمرت مصر خلال الفترة من عام 2014-2019 نحو 4 تريليونات جنيه مصري في مشروعات عملاقة لتحديث البنية الأساسية من شبكات الطرق والكباري والخدمات. غير أن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية وممارسة الأعمال يعكسان قصوراً في بيئة الاستثمار، على الرغم من التحسّن النسبي الطفيف في الترتيب العام مؤخراً، لكن الوضع بالنسبة للمؤشرات الفرعية ما زال يحتاج إلى الكثير من الجهود.

فعلى الرغم من الجهود الحكومية المصرية، فإن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية ما زال يقبع عند (93 من 141 دولة في عام 2021) وترتيبها في مؤشر ممارسة الأعمال عند المرتبة (114 من 190 عام 2020)، الأمر الذي يؤخر مصر كمقصد استثماري للاستثمار الأجنبي، ويجعل التدفقات الواردة إليها أقل من تلك الموجهة للدول الأعلى تصنيفاً. وقد تقدمت مصر ستة مراكز في تقرير ممارسة الأعمال المشار إليه والذي يرصد الإجراءات الإصلاحية حتى أبريل 2019، حيث رصد التقرير تنفيذ الحكومة المصرية العديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتحسين الإجراءات المقدمة للمستثمرين في مراكز الخدمة على مستوى الجمهورية.

ورصد التقرير تقدّم مصر 19 مركزاً في مؤشر تأسيس الشركات الذي يراقب الإجراءات والوقت اللازم للتأسيس. وفيما يتعلق بمؤشر حماية صغار المستثمرين، تقدمت مصر 15 مركزاً من المرتبة 72 إلى المرتبة 57. وأوضح التقرير أن مصر كانت من بين أفضل 25 دولة في العالم من حيث الإصلاحات في تقرير ذلك العام، مؤكداً التزام الحكومة بتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات للمستثمرين.

من زاوية أخرى، احتلت مصر المرتبة 171 من بين 190 اقتصاداً في "التجارة عبر الحدود"، والمرتبة 166 في سهولة "إنفاذ العقود"، والمرتبة 104 في سهولة "تسوية حالات الإعسار"، والمرتبة 130 في "سهولة تسجيل العقارات"، والمرتبة 90 في "سهولة بدء

وقد دعم النتائج السابقة مراجعة حديثة لمؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تصدره شركة "كيرناي" Kearney الرائدة عالمياً في مجال الاستشارات الإدارية، والذي لم تضم قائمته للشركات الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر سوى 4 شركات نامية من أصل 25 شركة. وقد كانت تلك الدول هي: الصين (شاملة هونغ كونج)، والإمارات العربية، والبرازيل، وقطر. وقد احتفظت الولايات المتحدة وكندا وألمانيا بالمراكز الثلاثة الأولى للدول الأكثر جذباً في المؤشر خلال مراجعتي عامي 2021 و2022، علماً بأن ذلك المؤشر الذي تم تطويره منذ عام 1998 يمكنه التنبؤ باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات الثلاث القادمة، إذ يعكس آراء المستثمرين وخطط استثماراتهم المستقبلية في الدول الجاذبة للاستثمار.

ثالثاً- عوامل الجذب الاستثماري والتنافسية المصرية

إذا كان جذب الاستثمار الأجنبي يقوم على توافر عدد من الشروط المرتبطة بجانب العرض والطلب، فإن جانب العرض يتمثل في وجود مستثمر راغب وقادر على الاستثمار، كما أن وجود الفرصة الاستثمارية يعد تجسيداً لمختلف شروط الطلب على الاستثمار. ويؤكد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وجود الرغبة في الاستثمار، حيث بلغ حجم تدفقات الاستثمار المباشر عالمياً حوالي 1.54 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، بلغت تلك التدفقات ذروتها في عام 215 عند حوالي 2 تريليون دولار أمريكي.

من ناحية أخرى، يُعزز من توافر الفرصة الاستثمارية في مصر وجود الطلب الاقتصادي على المنتجات، حيث يتمتع السوق المصري بحجم كبير للطلب الاستهلاكي (100 مليون مستهلك)، مما يتيح الوصول إلى الحجم الاقتصادي وتحقيق الجدوى المالية للمشروع. كذلك تتمتع مصر بوفرة عوامل الإنتاج والمواد الخام، حيث تمتلك موارد اقتصادية ضخمة، سواء كانت طبيعية وبشرية أو مناخية (الفرص القائمة على الموارد).

لكن الاستفادة من حجم الطلب وتعبئة الموارد لخدمة المشروع الاستثماري تتطلب المزيد من الشروط التي

التكاليف التي تفرضها على المستثمر.

5. الحدّ من التعديلات التشريعية والرقابية التي تفرضها الجهات المنظمة للأسواق، مثل الهيئة العامة للرقابة المالية، لتحقيق الاستقرار التنظيمي والتشريعي، مع ضرورة عدم إطلاق يد تلك الجهات في إصدار قرارات وقواعد غير مستساغة للمستثمر وغير شائعة في التجارب الدولية.

6. وضع استراتيجية للترويج لمصر كوجهة استثمارية تقوم على:

- تذييل كافة العقبات الإدارية والتنظيمية أمام المستثمر الأجنبي.

- تفعيل آلية الشباك الواحد عند التأسيس وحتى بدء تشغيل المشروع، بما في ذلك إجراءات إصدار التراخيص والموافقات والتعامل الضريبي وتخصيص الأراضي والترفيق.

- تشجيع عمل المطوّر الصناعي، ومنح حوافز وتسهيلات للمطوّرين الصناعيين.

- قيام هيئة الاستثمار بتقديم خدمات مجانية شاملة للمستثمر، بدءًا بمساعدته في الحصول على الفرص الاستثمارية المناسبة، مرورًا باستعراض بدائل التمويل، وحتى التأكد من إطلاق المشروع وبدء الإنتاج.

- تطوير بوابة إلكترونية للاستثمار في مصر يُعهد بإدارتها إلى الهيئة العامة للاستثمار وفقًا لمؤشرات أداء حاسمة تراعي سرعة الرد على الشكاوى والاستفسارات وعدد المشروعات الجديدة التي يتم تأسيسها، وعدد المشروعات التي تبدأ في التشغيل بعد التأسيس، والفترة الزمنية التي يستغرقها المشروع منذ تأسيسه حتى بدء الإنتاج، إلى غير ذلك من مؤشرات يتم مراقبتها من قبل وحدة متخصصة في مركز معلومات مجلس الوزراء.

- تفعيل إجراءات حماية الملكية الفكرية.

- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة قطاعات الدولة، بما في ذلك الإجراءات والاتفاقيات التي تبرمها الدولة، وتحديثها وإتاحتها للمواطنين بشكل مستمر.

النشاط التجاري". كما احتلت مصر المرتبة 77 في "سهولة الحصول على الكهرباء"، و74 في "التعامل مع تراخيص البناء"، والمرتبة 67 في "الحصول على الائتمان"، و126 في "كفاءة سوق العمل"، والمرتبة 106 في "اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، والمرتبة 95 في المؤشر الفرعي "تطوير الأعمال"؛ وذلك كله يعكس وضعًا منخفض التنافسية لبيئة الاستثمار بشكل عام.

كذلك، لا يمكن إغفال دور سوق المال الأولية والثانوية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يعد خطوة على طريق توطين الاستثمارات الوافدة، وزيادة حصص الشريك الأجنبي في المشروعات القائمة ومشروعات الخصة، علماً بأن سوق المال المصرية تعاني من أزمات تنظيمية ورقابية وضعف غير مسبوق في أداء كافة المؤشرات.

رابعاً- أهم السياسات المطلوبة لدعم بيئة الاستثمار

1. تبني الحكومة المصرية خطة زمنية لتقديم تصنيف مصر في تقارير ممارسة الأعمال والتنافسية بواقع 15 إلى 20 مركزاً سنوياً ولمدة ثلاثة أعوام، وذلك في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية الأكثر تدهوراً، مع تشكيل مجموعة عمل من مختلف الوزارات المعنية لمتابعة تلك الخطة وتقييمها، والعمل على حوكمة أداء الوزارات والهيئات بما يتناسب مع متطلبات الإصلاح الشامل.

2. استحداث خارطة استثمارية إلكترونية تفاعلية تسمح باستعراض الفرص الاستثمارية في مختلف المحافظات، شاملة الموارد الطبيعية، وظروف العمل، ومتوسط الدخل، وظروف المناخ، وتوافر البنية الأساسية والمرافق وتكلفتها، والفترة الزمنية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع.

3. إصدار وثيقة تأمين حكومية لضمان فترة تأسيس وتشغيل المشروع بحيث لا تتجاوز مدى زمنياً معيّناً يتم تحديده مسبقاً للمستثمر وفقاً لطبيعة كل مشروع، مع الإفصاح الكامل والحقيق عن كافة الإجراءات والمصروفات اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع.

4. السماح بإنشاء شركات خاصة للوساطة في التعامل مع الجهات الحكومية بالإناابة عن المستثمر، مع حوكمة تلك الشركات والرقابة الصارمة على

توسيع الرؤية المصرية لتمكين حقوق المرأة

6

أ. مي عجلان

باحثة في شؤون المرأة والسلام والأمن



على مدار السنوات الأخيرة، حظيت قضية تمكين المرأة وتفعيل حقوقها بأولوية قصوى على أجندة الدولة المصرية ومؤسساتها، ومع ذلك تواجه النساء معوقات تمنعهن من التمتع الكامل بحقوقهن. لذلك، يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على الرؤية المصرية لتفعيل حقوق المرأة، بجانب التركيز على المعوقات التي تقف عقبة أمام تمكينهن من جهود التنمية، وفي الأخير يطرح مقترحات لتجاوز هذه المعوقات.

أولاً- الرؤية والواقع

برزت الرؤية المصرية لتمكين المرأة في دستور 2014، حيث نص على المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بجانب إلزام الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، وحققها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا، وحماية المرأة ضد جميع أشكال العنف. أعقب ذلك في عام 2016، صدور رؤية مصر 2030، والتي عكست خطة الدولة طويلة الأجل لتحقيق التنمية الاستراتيجية والمستدامة بالتركيز على تمكين المرأة وتفعيل حقوقها.

في عام 2017، صدرت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، كوثيقة عمل من أجل تفعيل الخطط والبرامج والمشروعات الخاصة بشأن تمكين حقوق المرأة، كما تم إطلاق استراتيجيات وخطط وطنية

أخرى للحماية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة ختان الإناث 2016-2020، واستراتيجية الصحة الإنجابية 2020-2030، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي نصت في بندها الثالث على حقوق المرأة.

على صعيد الواقع العملي، صدرت العديد من القرارات بتعزيز وجود المرأة في مواقع صنع القرار، ومنها: تعيينات في مناصب قيادية كنايبة لرئيس البنك المركزي، ومستشارة للأمن القومي المصري،

السيدات الحوامل، مبادرة (الست المصرية هي صحة مصر)، مبادرة حياة كريمة، مبادرة سجون بلا غارمات، مبادرة (مصرية بـ100 راجل).

وبرغم تأثر الدولة بجائحة كورونا، فإنها سعت جاهدة للحفاظ على حقوق المرأة وحمايتها، حيث كانت الحكومة المصرية أول حكومة في العالم تصدر ورقة السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة المصرية في ظل جائحة كورونا، كما أطلقت ورقة لرصد ومراقبة تنفيذ تلك السياسات، واحتلت مصر المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا من حيث التدابير التي اتخذتها الدول في جميع أنحاء العالم لدعم النساء خلال الوباء، إذ تم رصد 21 تدبيرًا وإجراء تم اتخاذها.

ثانيًا- معوقات ومتطلبات

برغم ما حققته مصر في عملية تمكين المرأة، ما تزال هنالك تفاوتات بين الجنسين، إذ تحتل المركز 134 من أصل 153 دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين، وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2020. كما أنه وفقًا لمسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، تعاني حوالي 7,8 ملايين امرأة من جميع أشكال العنف سنويًا، سواء تم ارتكاب هذا العنف على يد الزوج أو الخطيب أو أفراد في دائرتها المقربة أو من غرباء بالأماكن العامة.

أيضًا ما يزال تمثيل المرأة ضعيفًا من حيث توليها المناصب السياسية والقيادية، إلى جانب ذلك رصدت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في 2021 تحديات أمام تفعيل حقوق المرأة، منها: استمرار بعض الموروثات الثقافية السلبية التي ترسخ التمييز ضد المرأة، والحاجة إلى استكمال عملية التخطيط القائم على النوع وإدماجه في

وأول قاضية منصة في محكمة الجنايات، ومساعدة لوزير العدل لشئون المرأة والطفل، ورئيسة للمحكمة الاقتصادية، وأول سيدة كمحافظ للبحيرة ودمياط، فضلًا عن تعيين عدة سيدات كنائبات للمحافظين، كما بلغ عدد نائبات مجلس النواب نحو 164 سيدة لتصل نسبتهن إلى 27%، فيما وصلت نائبات مجلس الشيوخ إلى 40 سيدة بنسبة 14%، إضافة إلى زيادة عدد النساء في السلطة التنفيذية، حتى وصل إلى 25% من أعضاء الحكومة.

في سياق متصل، ظهرت العديد من الإجراءات الأخرى لتفعيل حقوق المرأة، والتي تمثلت في عدم التمييز في المعاملات البنكية بين الجنسين، وتمثيل المرأة في مجالس الإدارات العامة، كما عززت الدولة المظلة التشريعية عن طريق سن قوانين وتشريعات جديدة، منها: قانون تغليظ عقوبة الختان، قانون الخدمة المدنية وحقوق المرأة العاملة، قانون تجريم الحرمان من الميراث، قانون تنظيم عمل المجلس القومي للمرأة، قانون الاستثمار وضمان تكافؤ الفرص، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات "جرائم التحرش عبر الوسائط الإلكترونية"، قانون التأمينات والمعاشات وحقوق المرأة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير المنتظمة، اعتراف قانون الضرائب المصرية بالمرأة كعائل للأسرة بموجب قانون الضرائب الموحد، قانون حفظ سرية بيانات المجني عليهن في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي.

تزامن مع ذلك مع تفعيل عدد من برامج الحماية الاجتماعية، بجانب إنشاء هياكل تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مثل: وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات ووحدات النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى مبادرات رئاسية من أبرزها: مبادرة صحة



الخطط التنموية التي تعدها الدولة، والحاجة إلى توفير مزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بالمرأة على المستويين القومي والمحلي، والتمكين السياسي ودوائر صنع القرار، والتمكين الاقتصادي وضعف نسبة الإناث في قوة العمل، وحماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة.

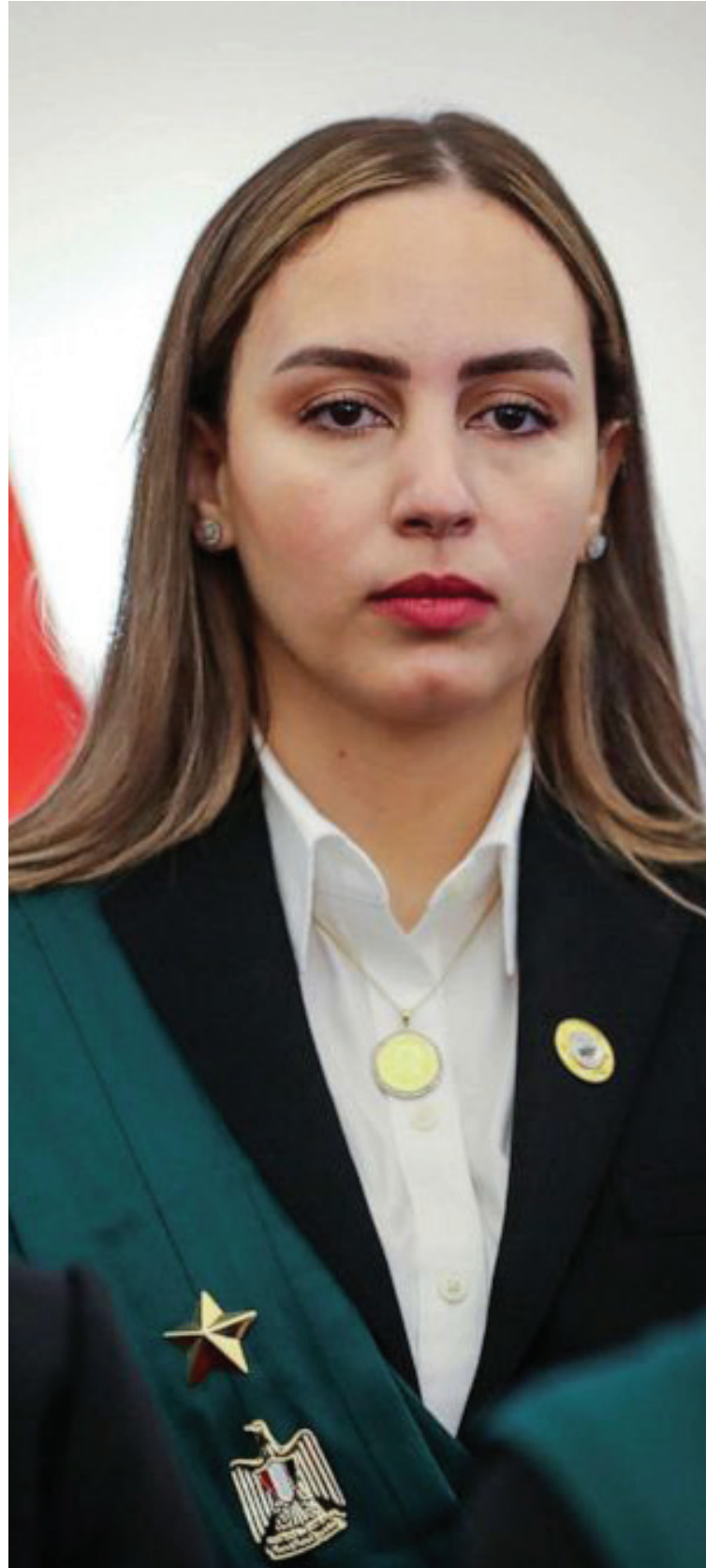
في ضوء ذلك، من المهم اقتراح طرق فعّالة يتم من خلالها التغلب على هذه المعوقات لتطوير سياسات أكثر عدلاً للتمكين والتنمية، حيث يرى البعض ضرورة ربط قضايا المرأة بمسألة الإصلاح ككل، فالتمكين يعني امتلاك الفرد للقوة ليصبح مشاركاً بفاعلية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقادراً على التأثير فيه وتغييره، لذا فإن تمكين المرأة يرتبط بزيادة الوعي والقوة والقدرة على اتخاذ القرار من أجل أن تصبح فاعلة في التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

فالتمكين -إذن- ليس بالمسألة التقنية التي تتعلق بالتدابير، بل هي مسألة ثقافية متجذرة في المجتمع، تتطلب التعمق في الحوار الثقافي والتصدي للصورة النمطية، مما يستلزم التعاون مع كافة الأطراف المعنية، في ضوء أن عام 2022 تم إطلاقه عائقاً للمجتمع المدني باعتباره شريكاً في عمليات التنمية، ولديه قدرة على الوصول إلى المجتمعات القاعدية لنشر وبناء الوعي حول القضايا المختلفة. أضف إلى ذلك أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تنص في بندها الثالث على حقوق المرأة لتمكينها وزيادة مكتسباتها، إلى جانب العمل على تعزيز تواجد المرأة على كافة الأصعدة، خاصة الاقتصادية والسياسية.

لذلك، ثمة أهمية لنشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية لتمكين المرأة في المجالات المختلفة، مع تعزيز الوصول إلى التمويل الاجتماعي للمرأة، وتشجيع المؤسسات المالية على اعتماد استراتيجية مراعية للمنظور الجنساني، بجانب توفير الضمانات الكاملة التي تكفل تمثيل المرأة في مختلف المستويات القيادية، والتأكيد على أن يكون لها رأي في إعداد التشريعات، والمشاركة في رسم الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية المختلفة، مع توفير حوافز لصاحبات المشاريع لتحويل أعمالهن إلى الاقتصاد الرسمي كالإعفاءات الضريبية، إلى جانب رفع وعي المرأة حول حقوق الملكية وخدمات القروض.

ويتطلب توسيع الرؤية المصرية لحقوق المرأة أن تشمل الحماية الاجتماعية انطلاقاً من أن وضع المرأة وفرص مشاركتها وتمكينها يكون وفقاً للأدوار الاجتماعية داخل مجتمعها، حيث ما تزال هناك ضرورة لتطوير البنية التشريعية فيما يخص قضايا النساء، والعمل على تعديل القوانين الموجودة بالفعل، خاصة ضرورة الانتهاء من قانون المحليات لإسهامه الفعال في تمكين النساء سياسياً بشكل قاعدي ومنتشر جغرافياً.

يضاف إلى ذلك ضرورة استغلال الدعوة للحوار الوطني لتفعيل الحوار المجتمعي لكسر الصور النمطية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية للنساء عن طريق التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، مع الاستعانة بنائبات البرلمان داخل دوائرهن، مع العمل على إجراء الدراسات الاجتماعية والإحصائية لاعتماد نتائجها كمنطلق أساسي في رسم السياسات التنموية الشاملة، وفي تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة، خاصة أن هناك نقصاً كبيراً في الدراسات الإحصائية الخاصة بالمرأة.



7 نحو مقاربة جديدة للعمل الأهلي في مصر

د. أيمن السيد عبد الوهاب

نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
ورئيس تحرير مجلة «أحوال مصرية»



وشهدت تلك الفترة، خاصة ما بين 2011 و2014، تغيرات بنيوية وفكرية عديدة في المجتمع المدني فرضت عليه انكماشاً وتراجعاً في الدور والفاعلية بالقدر الذي يصعب معه الرهان على توسيع أجنحته التنموية والحقوقية في ظل غلبة الطابع الخيري والرعائي الخدمي، أو الحديث عن كونه مرآة عاكسة للمجتمع المصري، سواء على مستوى الأفكار والقيم أو على مستوى التمثيل المجتمعي، حيث لا يعكس الفجوة الجيلية ولا يمثل الشباب ولا شرائح مجتمعية عديدة.

تفعيل مقومات وموارد ومراكز التكامل بين التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني معاً كطرف فاعل في أجندة البناء والتطوير من جانب، وأن يمثلًا ضلعًا ثالثًا شريكًا ومؤثرًا في أضلاع المثلث الذي يتكون من القطاع الحكومي والخاص والأهلي من جانب آخر؛ هذان الجانبان يمكن أن يمثلًا الهدف والرؤية التي يجب أن تحكم العلاقة بين الدول والتنظيمات الأهلية، فمتطلبات حشد وتعبئة الموارد والقدرات البشرية والمالية والتنظيمية وصياغتها في رؤية شاملة مستندة لأطر عمل استراتيجي تتحد فيه المسؤوليات والأدوار ومنظومة القيم الحاكمة؛ تظل أولوية حيوية وحتمية لمواجهة جملة التحديات التنموية والمجتمعية والثقافية التي تفرض نفسها على المجتمع والدولة.

تلك الرؤية قد تمثل مرحلة انتقالية، لكنها ضرورية لبناء مجتمع مدني قوي وفاعل قادر على تجاوز العديد من سمات الضعف والهشاشة التي انعكست سلبياً على أدواره ومسؤولياته وقيمه. مع الأخذ في الاعتبار أن صياغة رؤية للمجتمع المدني في مصر مسألة في غاية الصعوبة والدقة، فهي من ناحية تعني أننا بصدد رسم رؤية للمجتمع المصري، انطلاقاً من كون المجتمع المدني يفترض أن يكون مرآة عاكسة للمجتمع الكبير، وتشير -من ناحية ثانية- إلى القدرة على الإلمام بكل التفاصيل والتحولات التي شهدتها المجتمع المصري، خاصة منذ عام 2011، وحدود انعكاس ذلك على مرآة المجتمع المدني المصري.

الإدارة والمسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال من جانب آخر، بل فرضت عملية التسييس نفسها على واقع المجتمع المدني، خاصة مع تنامي صعود التيار الإسلامي ليزيد ضعف المجتمع المدني نتيجة التنافس على التمويل وعلى المكانة الاجتماعية والسياسية ونتيجة للصدام مع الدولة التي تحدد مسارات الحركة وتتحكم في حيزها، ليزداد المجتمع المدني ضعفًا، وليبقى المجتمع الأهلي بمنظوماته وثقافته هو الأقوى والأكثر تأثيرًا.

على أساس ذلك، فإن التحدي الراهن الذي يمكن أن يفرض نفسه على مائدة الحوار الوطني، يتمثل في عدد من النقاط، أولها: يرتبط بمدى قدرة التنظيمات الأهلية ورغبتها في صياغة أجندة جديدة تتضمن التحديات التنموية والاجتماعية والثقافية التي تترجمها القضايا المجتمعية والتفاعلات الاجتماعية. ثانيها: تقبل الدولة لفكرة إعادة صياغة طبيعة العلاقة مع المجتمع المدني نحو مزيد من الشراكة والتخطيط الاستراتيجي. ثالثها: الاتفاق على إطار عمل استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحديات التي يفرضها السياق المجتمعي على مستوى الثقافة والموروث الاجتماعي والقيمي، وما تفرضه تلك التحديات من قيود على قوة الدفع نحو بناء منظمات مجتمع مدني متكامل رؤيتها وفلسفتها مع القطاع الأهلي ومنظوماته. رابعها: حساب التكلفة والعائد اقتصاديًا وتنمويًا واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا، مع تحديد الفترات الزمنية التي تتطلبها عملية تحويل الرؤية إلى واقع ملموس، لا سيما أننا نتحدث عن تحولات كبرى مجتمعية تشمل الإدراك والثقافة والسلوك.

ثانيا- مرتكزات أساسية

1. يمثل الحوار بما يوفره من مساحة لبناء الإدراكات والأولويات فرصة لتحديد حجم ما شهده المجتمع من متغيرات ومستجدات، والوقوف على عمق وتجذر الكثير من القضايا والتحديات، وهو ما يتطلب بناء خريطة معرفية دقيقة للواقع المجتمعي على مستوى المدينة والقرية، وأن تتاح نتائج هذه الخريطة ببياناتها ومعلوماتها الدقيقة للتنظيمات الأهلية والمؤسسات المجتمعية. وأن تحدد الأولويات والسياسات والبرامج وفقًا للاحتياجات والمتطلبات التنموية للدولة والمجتمع.

أولا- محددات الرؤية

ثمة محددات أساسية يتأسس عليها طرح بعض الأفكار والإشكاليات التي قد تساهم في بلورة رؤية كلية لفلسفة عمل المجتمع المدني ومنظوماته، مع التركيز على بعض القضايا والأولويات التي تُشير إليها مظاهر الخلل المجتمعي ومتطلبات البناء والإصلاح في المرحلة القادمة، ومن أبرز تلك المحددات:

1. يتوافق كل من الحكومة والمنظمات الأهلية -في معظمها- على أولوية واستمرار الدور الخيري والرعايي وما يرسخه من قيم تكافل وتضامن، وما يترجمه من مساعدات اجتماعية ورعاية، خصوصًا للفئات الفقيرة والمهمشة، في حين يتراجع هذا التوافق بل ورغبة كل طرف بالنسبة للأدوار التنموية والحقوقية والدعوية والإغاثية، بدرجات متباينة.

2. تفرض البنية الثقافية والاجتماعية وما تحويه من أعراف وعادات وتقاليده وموروث ثقافي، فضلًا عما أنتجه الاستقطاب الثقافي والديني من تأثيرات، دورًا سلبيًا في بنيان المجتمع المدني وفلسفته وقيمه، وأيضًا في صياغة أولويات أجندته، بالقدر الذي يجعل بعض مكوناته أحد أسباب المشكلة وليس سبيلًا للحل، مثل: الاستقطاب الذي فرضه التوظيف الديني والسياسي للعمل الأهلي، والانقسام والجدل حول وضع المرأة وقضاياها، ودعم الثقافة الأبوية، وضعف ثقافة التطوع لصالح التبرع، وغلبة الشخصية على المؤسسية.

3. أن الطابع النخبوي الذي يفرض نفسه على آليات عمل المجتمع المدني لم يساهم بقدر كبير في تطوير فلسفة وعمل المنظمات الأهلية، بل يمكن القول إن قوى الجذب وطبيعة المصالح والمنظور السياسي لهذه النخب قد ساعد على تجذر بعض مكونات المجتمع المدني، وساهم في زيادة التنافس حتى بين المكون الواحد في المجتمع المدني، وهو ما تجلّى في الثمانينيات والتسعينيات عند دخول فئة المحامين للعمل الحقوقي الأهلي، وكذلك رجال الأعمال؛ إذ لم تحدث النقلة النوعية التي كانت متوقعة من دخولهما على مستوى المنظور الحقوقي من جانب، أو على مستوى



ثالثاً- الأجندة والأولويات

يمثل الحوار الوطني فرصة للبناء والتقدم وطرح الأفكار الإيجابية والفاعلة وذات التأثير المباشر بالنسبة للمواطن والمجتمع والدولة، وهو ما يتطلب التحرك نحو مسارات جديدة، حتى يعاد صياغة العديد من التحديات. واستناداً للهدف من طرح هذه الرؤية وما يمكن أن تمثله عملية التكامل بين التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني من قدرة على مواجهة عدد من التحديات والمشاكل المجتمعية العميقة ذات الجذور المتشعبة، يمكن الإشارة إلى عددٍ منها:

1. مواجهة الأفكار المتطرفة وعزلها اجتماعياً، حيث يمثل ذلك أولوية حيوية كبرى، فالتوافق على ما هو متطرف وغير متطرف يحتاج إلى حوار مجتمعي عميق، وبنية مؤسسية ثقافية وفكرية

2. ثمة أهمية لعمل خريطة معرفية دقيقة للمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني حتى يمكن تحديد قدراته وموارده القادرة على تحديد أبعاد المسؤوليات والأدوار، وتحديد مكونات ومجالات الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

3. تفعيل أطر الشراكة والتشبيك بين الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال دور أكبر واسع للجمعيات الأهلية الكبرى التي تمثل قمة هرم الجمعيات التي يمكن أن تساهم، باعتبارها "جمعيات مظلة"، في بناء قدرات الجمعيات الضعيفة وصياغة أولويات أجندتها، وهو ما يتطلب أيضاً تزايد أعداد الجمعيات الكبرى، حتى تكون قمة الهرم قادرة على توفير التنظيم الذاتي لقدرات وتفاعلات كافة الجمعيات الأهلية في مستوياتها المتعددة داخل الهرم.

4. لا يعد العمل السياسي المباشر من أدوار المجتمع المدني، كما أن الخلط بين عمليات التوظيف السياسي والديني للعمل الأهلي يجب أن يتقلص، وأن تسييس الملف الحقوقي وتدويله يجب أن تضبطه آليات وطنية، ولا سيما ما يتعلق بالتمويل، مع الاهتمام بتوسيع المفهوم الحقوقي ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5. أن الحلول الاجتماعية والثقافية وتغيير الموروث والعادات والتقاليد ليست من الأمور اليسيرة أو التي يمكن مواجهتها والحد من تأثيراتها الشعبية خلال فترة زمنية قصيرة، وبالتالي يجب التفرقة بين بلورة الرؤية وما يحكمها من فلسفة وأهداف، والقدرة على تحويلها إلى واقع من خلال سياسات وبرامج وآليات قادرة على التنفيذ. بمعنى أدق، نحن نتحدث عن تخطيط استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار تطوير رؤية وإدراك وفاعلية المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني لمتطلبات التعامل مع الموروث السلبي والثقافة المجتمعية المسؤولة عن مظاهر الاختلال المجتمعي.

تزيد من عمق وحدة ما فرضته منظومة التعليم من تمييز اجتماعي وطبقي بين فئات المجتمع، وما فرضته من تأثيرات في سوق العمل ومنظور الشباب المستقبلي.

3. تعزيز الدولة الوطنية بكونها الثقافي الداعم لترسيخ الهوية والمواطنة، وهو ما يتطلب تغييراً في أولويات وأجندة عمل التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني. فالتعددية والتنوع الثقافي والفكري والاجتماعي تتطلب بدورها تعظيم أدوات ووسائل التواصل والتفاعل المجتمعي، ولا سيما في بنيتها التحتية حتى ترتفع درجة التجانس والتماسك المجتمعي. فمظاهر مثل: الطلاق، والاغتراب، والعنف، وضعف ثقافة الحوار، والاستقطاب، والاستلاب؛ هي مظاهر لأمراض تغلغت في الجسد المجتمعي، وتعكس تراجع مؤشرات المنة وضعفها أمام هذا الكم الكبير من التحولات والتطورات التي غزت هذا الجسد، وأفقدته الكثير من هويته وقوته. وبالتالي من الضروري عدم الوقوف على أعراض المرض، لكن الوقوف حول الأسباب حتى يكون التشخيص دقيقاً وشاملاً وليس مجرد مسكنات، وهو ما يمكن أن تقوم به التنظيمات الأهلية بفاعلية بحكم ارتباطها بالبناء الاجتماعي في كل مستوياته.

وتدفع القضايا السابقة -في جوهرها- نحو بناء التكامل بين التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وتحدث على أهمية الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الأهلي، والحكومي، والخاص)، وتعظم من أهمية استخلاص نتائج علاقة التأثير المتبادل التي يترجمها وضع المجتمع المدني كمرآة عاكسة للمجتمع المصري، وما يتطلبه كل ذلك من أهمية تفعيل مكونات المجتمع المدني ليتجاوز غلبة الطابع التقليدي، حتى يمثل رافعة وقوة دفع لقوى المجتمع وتنظيماته بالقدر الذي يسهم في تلبية الأجندة التنموية الوطنية، ويعظم من فرص تكوين الأجيال الصاعدة استناداً للعمق الحضاري المصري وهويته وخصوصيته.

وعلمية، وقيل ذلك مؤسسات تنشئة مجتمعية قوية وراسخة قادرة على صياغة الأفكار الحاكمة للمجتمع، والوقوف على جوهر الأفكار المتطرفة وتياراتها الرئيسية وروافدها التي تغذيها وتنشرها في المجتمع. وبالتالي، يتوافق المجتمع على مواجهة تلك الأفكار المتطرفة. ونقصد هنا بالأفكار المتطرفة الدينية منها وغير الدينية.

والحقيقة أن التحدي الحقيقي الآن يتعلق بتحديد سبل قياس التطرف المجتمعي، فإدراكه يتباين والتعبير عنه متعدد. وبعيداً عن إشكالية تحرير المفاهيم والمصطلحات وسبل القياس وقدرتنا على تحديد عمق هذا التطرف اجتماعياً، فإن دور المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني (بالطبع مع باقي المؤسسات الرسمية) هام جداً وربما يتزايد دوره حالياً، نتيجة أن بعض مكوناته مسئولة عن زيادة الأفكار المتطرفة وتحديدًا التطرف الديني، كما أن الكثير من مكوناته لا تلعب الدور المطلوب في مواجهة الأفكار الشاذة والمتطرفة التي دفعت بها الأفكار العولمية والغربية تحت دعوى الحرية والحقوق. كذلك تبدو حوائط الصد أمام تلك الأفكار المتطرفة والشاذ منها، وقد أصابها الكثير من الوهن والضعف نتيجة عدم الاهتمام الكافي بالمكون القيمي والثقافي.

2. دور المجتمع المدني في قضية التعليم: إذ إن هناك الكثير من الجمعيات والتنظيمات الأهلية التي تشارك في العملية التعليمية بأشكال ومستويات متعددة، وبالتالي فعند الحديث عن منظومة التعليم وعلاقاتها بقضايا مثل: التسرب من التعليم، والزواج المبكر، وعمل الأطفال، وتفضيل الولد على البنت في فرص التعليم، ومحو الأمية؛ فإن دور المجتمع المدني والتنظيمات الأهلية يمكن أن يمثل مكوناً قوياً في المنظومة التعليمية لا تقتصر فقط على الأبعاد التعليمية، ولكن على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكملة لتلك المنظومة.

بل إن متطلبات الحد من السلبيات والمشكلات التي فرضها تعدد أنظمة التعليم، التي انعكست في المنظور الجيلي لقضايا الثقافة والهوية والوطن والانتماء والقيم والنظرة للدولة والمجتمع،

حدود استفادة مصر من استضافة قمة المناخ

8

د. عمر الحسيني

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



تتجه أنظار العالم إلى مدينة شرم الشيخ المصرية في نوفمبر 2022، حيث تستضيف القمة العالمية للمناخ (COP27) التي ستناقش قضايا خلافية معلقة، تتعلق بمصير الوعود التمويلية من الدول الكبرى لمشروعات مجابهة تغير المناخ في الدول النامية، وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن وباء كوفيد-19 ومن بعده الحرب الروسية- الأوكرانية على الالتزامات الدولية تجاه قضية المناخ. في هذا الإطار، تبرز أهمية الدور المصري ليس فقط في استضافة القمة، لكن في الاستفادة من فرص تطوير سياساتها الخضراء، فضلاً عن دعم التعاون الدولي للحد من تأثيرات المناخ على أفريقيا، ولا سيما على صعيد الأمن الغذائي والمائي وغيرها، في ظل عدم مسئولية القارة عن الاحتباس الحراري الذي تقع مسئوليته على الاقتصاديات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا.

أولاً- أهمية قمة المناخ

تأتي أهمية قمة المناخ (COP27) في مصر بسبب حجم التحديات العالمية المصاحبة لتغيرات المناخ، إذ تكتسب تلك الدورة زخماً كبيراً منذ الدورة السابقة (COP26) في جلاسكو، والتي شهدت الإعلان عن حزمة تعهدات قد تساهم في الحد من الآثار السلبية لانبعاثات الكربون. إذ تهدف قمة شرم الشيخ إلى اعتماد إجراءات تنفيذية بشأن تغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل المشاريع الخضراء في الدول النامية، بعد أن تعهدت الدول المتقدمة بمضاعفة التمويل خلال قمة جلاسكو.

ومن المتوقع أن يحضر القمة عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين وممثلي الشركات والمؤسسات الدولية الكبرى، مما يجعلها فرصة للخروج بقرارات ملزمة لدول العالم، خاصة تلك المسببة للانبعاثات بأغلبية الحصص. إلا أن الخروج باتفاقات إلزامية تتعارض مع الاعتبارات الاقتصادية الحالية سيكون اختباراً حقيقياً للقمة. من ناحية أخرى، ستشكل القمة فرصاً للدولة المصرية للتعاون مع شركاء التنمية عبر تسويق المشروعات القومية المطبقة للتنمية المستدامة، إذ بدأت الحكومة من خلال حملتها الترويجية للقمة في الإشهار عالمياً عن مشاريعها الناجحة مع القطاع الخاص في المجالات المتعلقة بتغير المناخ.

تم إنشاء ما مجموعه 4800 كم من الطرق الجديدة المطابقة للمعايير الدولية من أصل 7000 كم مخطط لها على مدى السنوات القليلة المقبلة. علاوة على تطوير 5000 كم من الطرق الحالية والانتهاه من بناء 756 جسرًا، بل وتطوير نظم نقل جديدة، كالقطار السريع الكهربائي. وساعدت شبكة الطرق الجديدة والأنظمة المطورة على زيادة متوسط سرعة المركبات، وبالتالي تقليل وقت الرحلة بنسبة 25% واستهلاك الوقود والانبعاثات الكربونية بنسبة 30% في المناطق المزدحمة.

أما في مجال إدارة المخلفات، فتنفذ مصر حاليًا برنامجًا يشمل على معالجة النفايات الصلبة البلدية لإنتاج الوقود والسماذ، مما يُجَنَّب انبعاثات الميثان. علاوة على ذلك، يطبق البرنامج المعايير الدولية لمداخن النفايات مع مرافق. وبدأت مصر تنفيذ المرحلة الأولى بالفعل من عمليات تحويل المخلفات إلى طاقة، باستثمارات إجمالية تتراوح بين 340-400 مليون دولار أمريكي.

ثالثًا- تحديات أساسية

حرصت مصر على لعب دور مؤثر في توجيه أجندة العمل الجماعي الدولي حول المناخ إذ ترأس الرئيس عبد الفتاح السيسي لجنة الرؤساء الأفارقة المعنية بتغير المناخ في عامي 2015 و2016. وأطلقت اللجنة مبادرتين أفريقيتين؛ الأولى تتعلق بالطاقة المتجددة في أفريقيا، والأخرى بدعم جهود التكيف في القارة. كما ترأست مصرفي عام 2018 تحالف "G-77 والصين" بشأن مفاوضات تغير المناخ. هنا، يمكن القول إن دور مصرفي تشجيع حلول استباقية لقضايا تغير المناخ قد أسهم في اختيار عقد قمة المناخ (COP27) بمصر وسط كل تلك التحديات المحيطة.

في هذا السياق، تواجه الدولة المصرية تحديًا يتعلق بالمسؤولية تجاه الالتزامات الدولية للمناخ بالتوازي مع محاولتها حماية مواطنيها من التأثيرات الاقتصادية المكلفة. إذ تطمح الحكومة في تطوير القطاع الصناعي عبر الاستخدام الفعال للموارد عن طريق أنظمة الطاقة الذكية والإدارة المستدامة. وتهدف تلك الخطط الطموحة إلى إعادة تشكيل هذا القطاع لتقليل بصمته الكربونية، وتنفيذ مشاريع التحول للاعتماد على الغاز الطبيعي والمصادر المتجددة عوضًا عن الوقود الأحفوري التقليدي الأكثر تلويثًا.

كان وزير المالية محمد معيط قد صرح مؤخرًا بأنه في سياق الاستعدادات لاستضافة مصر لقمة المناخ أبدت العديد من الشركات العالمية رغبتها في رعاية فعاليات المؤتمر، مشيرًا إلى أنه لا يزال هناك الكثير من الفرص أمام المزيد من الشركات لرعاية الحدث. كما ألقت وزيرة البيئة ياسمين فؤاد الضوء على موضوعات COP27 التي ستتناولها مصر، بما في ذلك قضايا التمويل، والأمن الغذائي، والطاقة، والانتقال إلى الطاقة المتجددة، والتنوع البيولوجي، والحلول القائمة على الطبيعة، إلى جانب إطلاق خارطة الطريق لمؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي المقبل.

ثانيًا- ملامح التجربة المصرية

شهدت مصر منذ عام 2014 إجراءات رئيسية تهدف للتخفيف من آثار تغير المناخ، إذ أطلقت في مايو 2022 استراتيجيتها الوطنية الخاصة بالتغيرات المناخية لعام 2050. وأدت تلك الإجراءات إلى انخفاض كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة. وكانت مصر قد أطلقت عملية إصلاح لقطاعات مختلفة، منها قطاع الطاقة الذي نتجت عنه فرص استثمارية شجعت أصحاب المصلحة على تنفيذ تدابير تحسين كفاءة الطاقة في القطاعات التجارية والسكنية والصناعية. وأدت تلك السياسات إلى خفض الزيادة السنوية في الطلب على الكهرباء إلى 1.5% من 2015/2016 إلى 2019/2020. كما استثمرت الحكومة مليارات الدولارات في تطوير قدرات توليد الطاقة.

ففي عام 2018، أكملت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة تركيب ثلاث محطات طاقة بسعة إجمالية 14.4 جيجاوات، جنبًا إلى جنب مع الكهرباء المولدة من محطات الطاقة الشمسية والرياح الضخمة التي تم التعاقد عليها بعد عام 2015، مما أدى في النهاية إلى خفض استهلاك الوقود في مرافق توليد الطاقة بنسبة 13.9% في عامي (2017/2018 إلى 2019/2020)، مع وصول حصة الكهرباء الناتجة عن الطاقة المتجددة إلى 20% في عام 2022، وتوقعات بوصولها إلى 42% بحلول عام 2035.

وأعطت الحكومة قطاع النقل اهتمامًا كبيرًا لكونه يُعد ثاني أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة بمصر، لذلك تم التوسع في تطوير نظام تنقل صديق للبيئة يدمج بين وسائل النقل الجماعي والنقل النظيف. فقد



والتي قد تقلل من الفيضانات السنوية لنهر النيل، كما ستزيد نسبة الملوحة في التربة وقدرتها الزراعية.

في هذا السياق، تقوم مصر بخطوات واسعة استباقية للحد من الأضرار من خلال العديد من المشروعات القومية، كتبطين قنوات الري لتقليل فاقد المياه، ومعالجة مياه الصرف على نطاق واسع وإعادة استخدامها للري، والاستثمار في تحلية مياه البحر والحماية من السيول. وتطبق تلك المشروعات مبادئ الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، كونها تحاول تحقيق الأرباح، أو على الأقل تقليل حجم التكاليف مع الحفاظ على البيئة. وكل هذه الخطوات تكلفت المليارات، لكنها ستحقق وفراً في المستقبل كانت ستتكبده الحكومة والمواطن معاً أضعافاً مضاعفة، إذا كان تم إهمالها أو تأجيلها على الأقل، وهو أمر يجب أن تظهره مصر أمام القمة القادمة، وفي الوقت ذاته تدفع بأهمية التزام الدول الكبرى بتعهداتها في تمويل قضايا المناخ.

إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تؤثر على هذه الخطط الحكومية، ولا سيما في ظل أولوية توفير أساسيات المعيشة للمواطن من أمن غذائي واحتياجات الطاقة اللازمة، وسط سوق متذبذبة وأسعار متصاعدة للعديد من السلع الهامة كالحبوب والبنزين، كما أن تلك التدابير المصرية لن تستطيع تقليل تأثير المناخ ما لم يكن الالتزام الدولي مطبقاً من جميع الأطراف، مما يفرض عبئاً اقتصادياً إضافياً على مصر لمشروعات مجابهة التغيرات المناخية والتكيف معها.

إذ سيؤثر تغير المناخ على توافر الموارد المائية في مصر، حيث يقل نصيب الفرد السنوي من المياه إلى حد يصل للفقر المائي، كما قد تؤدي زيادة درجات الحرارة المرتبطة بتغير المناخ إلى زيادة تبخر المياه وزيادة الطلب على المياه للمحاصيل. وبالتالي، سيؤثر تغير المناخ على أنماط هطول الأمطار في دول أعالي النيل

آليات تطوير حرية تداول المعلومات في مصر

9

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



تتطلب نجاعة الحوار الوطني قدرًا من المعلومات المتاحة بين أطرافه، ودونها سينصرف ذلك الحوار إلى أحكام مطلقة وانطباعات عامة. من هذا المنطلق، تجددت مطالبة الأحزاب السياسية والنقابات المدعوة للحوار الوطني بإصدار قانون حرية تداول المعلومات، أخذًا في الاعتبار تعدد مشروعات القوانين التي سبق أن اقترحتها الأحزاب السياسية والصحفيون والحقوقيون، فضلًا عن المجلس الأعلى للإعلام، دون إقرار أيٍّ منها، وهو ما تتزايد خطورته مع تزايد تأثير الإعلام الدولي ووسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الإلكترونية. ففي الوقت الذي يُفترض فيه أن تتراجع قدرة مختلف الدول على التحكم في المعلومات وتدفقاتها جراء تلاشي الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، نجد أن الدولة المصرية هي أكبر منتج ومقدم للمعلومات الموثوقة.

للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط إتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا". إذ يعد قانون تداول المعلومات أحد القوانين المكملة للدستور، ومع ذلك لم يقر بعد.

تعدد الجهود السابقة: سبق أن أعد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء مسودة قانون تداول المعلومات في عام 2011 لتحول بعض النقاط الخلافية دون إقرارها. في العام التالي، قدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بالتعاون مع عدد من الخبراء، مسودة قانون لتداول المعلومات، كما أعلنت

أولا- الواقع الراهن

الفجوة التشريعية: ظهر حق تداول المعلومات لأول مرة في الدستور المصري في عام 2012؛ حيث نصت المادة 47 على أن "الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق والإفصاح عنها وتداولها حق تكفله الدولة لكل مواطن". أما في دستور 2014، فقد نصت المادة 68 على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها

في حالات ثالثة. ولا شك أن هذا هو السياق المثالي لانتشار الشائعات والأخبار المغلوطة. فعلى الرغم من تعدد الجهود المصرية لمكافحة الشائعات من خلال نفيها وتكذيبها ونشر المعلومات الصائبة، فإن الحل الأمثل لمواجهةاتها يتمثل في تداول المعلومات بحرية.

الثقافة السائدة: يساهم غياب المعلومات الموثوقة من مصادرها الرسمية في ارتفاع مستويات عدم الثقة في النظام السياسي، وهو ما يتفاقم سوءاً مع ترسخ ثقافة حجب المعلومات في كثير من المؤسسات الرسمية، باعتبار أن الأصل في الأمور هو حجب المعلومات لا تداولها بحرية، وهو ما يجد أواصره في النظرة السائدة للمعلومات بوصفها ملكاً للدولة دون أن يملك المواطن أو المؤسسات المختلفة أي حقوق فيها، تدرعاً بالأمن القومي تارة، والمصالح الخارجية تارة أخرى، وحساسية الأوضاع الاقتصادية تارة ثالثة، ليتلقى المواطنون المعلومات التي ترى الدولة من جانبها ضرورة نشرها كي تحقق منفعة عامة أو تدفع ضرراً جماعياً، وهو ما دفع بعض المحللين للقول إن المواطن المصري يعيش "تحت خط الفقر المعلوماتي" إن جاز التعبير.

ثانياً- مبررات موضوعية

تزايد أهمية وجود قانون ينظم مسألة تداول المعلومات في مصر بالنظر إلى النقاط التالية:

حق مكفول: يعد حق الحصول على المعلومات حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وقد نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 في المادة 19 منه. ومن شأن المطالبة بهذا الحق أن يقود إلى مطالبة المواطن بحقوق أخرى من خلال متابعته للجهود الحكومية ومعرفة بحقوقه المهددة. وقد تبنت الحكومة المصرية في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026) إصدار قانون لتداول المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها، كما جاءت قضية حرية تداول المعلومات في استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030".

مقارنة الحالة المصرية: منذ عام 2011، تعددت الجهات الحقوقية والإعلامية المصرية المطالبة بسرعة إصدار قانون خاص بحرية تداول المعلومات أسوة بعشرات الدول التي سبقتنا. وعلى الصعيد العالمي، سنت 93

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن مسودة أخرى في العام نفسه، بيد أن حل مجلس الشعب في يونيو 2012 حال دون مناقشة هذين المشروعين. وفي مايو 2013، أصدرت وزارة العدل مسودة أخرى حال الأخذ بملاحظات المجتمع المدني دون إقرارها. وفي 2015، أعلنت لجنة الإصلاح التشريعي التي شكلها الرئيس "عبد الفتاح السيسي" أنها تعمل على إعداد مسودة قانون لتداول المعلومات، لكنها لم تقدمها بعد حتى الآن. وفي عام 2016، قدم النائب السابق "أنور السادات" مشروع قانون لتداول المعلومات إلى مجلس النواب دون أن يناقشه المجلس حتى انتهاء ولايته، كما لم يناقش مشروع قانون المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الذي قدمه في عام 2017.

معوقات بحثية: تزداد صعوبة عملية جمع البيانات للأغراض العلمية والبحثية لعدم وجود قواعد بيانات شاملة موحدة في موضوعات بعينها على الرغم من تعدد الجهود الحكومية في هذا الصدد. وعليه، تعاني مراكز الفكر والبحوث والجامعات والباحثون من غياب المعلومات الموثوقة المؤكدة اللازمة للبحث والدراسة، وهو ما يثقل كاهلها البحثي؛ إذ لم تعد مهامها تقتصر على تحليل وتفسير الظواهر المجتمعية والخروج بتوصيات محددة فحسب، بل امتدت مهامها لتشمل جمع المعلومات أيضاً، وهو ما يهدر الكثير من الوقت والجهد والموارد من ناحية، ويطيل عملية التحليل لتستعصي بعض الظواهر المجتمعية على الفهم والتفسير وتسبق في تطوراتها الأبحاث العلمية الشارحة (مثل: الانحدار الأخلاقي، وجرائم القتل على الملأ، وذبح الأبناء، ومعدلات الانتحار لاسيما باستخدام حبوب الغلة، وغير ذلك) من ناحية ثانية.

تضارب المعلومات: يشهد الواقع العملي صوراً عدة لتضارب المعلومات والإحصاءات والبيانات بين مختلف قطاعات الدولة ناهيك بالقطاع الواحد، بل ومن مسئول لآخر داخل المنشأة الواحدة، لتظل تلك المعلومات بحاجة إلى تأكيد الوزير المختص قبل اعتمادها أو التحويل عليها. وهو ما دفع كثيراً من التحليلات لوصف ذلك بالحالة المعلوماتية الفريدة؛ بمعنى وجود المعلومات على المستويات كافة، لكنها محجوبة في حالات، ومنقوصة في حالات ثانية، وغير مؤكدة

ثالثاً- مقترحات أساسية

لا شك في أهمية إقرار قانون ينظم مسألة حرية تداول المعلومات كما سبق القول، وبصرف النظر عن وجوده من عدمه، يمكن تعزيز ثقافة تداول المعلومات بحرية من خلال المقترحات التالية:

الإفصاح الاستباقي عن المعلومات ومراجعتها:

لا يشترط مطالبة المواطن بالمعلومة كي يعلمها؛ ومن هنا تتزايد أهمية الإفصاح الاستباقي عن المعلومات باستخدام وسائل متعددة مثل: المطبوعات، والصحف الرسمية، والتقارير، والنشرات الدورية، ولوحات الإعلانات، والإذاعة والتلفزيون، والمواقع الإلكترونية، مع التوسع في إنشاء قواعد البيانات، وتوفير نظم اتصال فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتحققها. كما يجب أن تخضع المعلومات لمراجعة دورية كي تأخذ بعين الاعتبار مدى تقادمها من عدمه. كما يمكن تصنيف المعلومات إلى درجات سرية معينة، بحيث يتم الإفراج عنها وفقاً لمدد زمنية محددة.

تغيير الثقافة السائدة: على الدولة المصرية تغيير

ثقافة مختلف المؤسسات ونظرتها للمعلومات الرسمية، وهو ما يتطلب إرساء جملة من المبادئ الأساسية، منها: الكشف الأقصى عن المعلومات، والالتزام بنشر المعلومات المتعلقة بكيفية إدارة المؤسسات العامة، وتوعية المواطن بحقه في الحصول على المعلومات، والتغلب على ثقافة السرية السائدة، وحماية الشهود وكاشفي الفساد، وغير ذلك.

تعدد آليات طلب المعلومات: من شأن وجود قانون

موحد أن ينظم آليات الحصول على المعلومات على المستوى القومي، وبدونه يمكن لكل جهة من الجهات الرسمية أن تعلن من جانبها عن الآليات المعتمدة كي يحصل المواطن على المعلومات المرغوبة كما يترأى لها، ومنها: استمارة طلب المعلومات (ففي حالة كندا -على سبيل المثال- تشمل هذه الاستمارة: اسم الجهة المراد توجيه الطلب لها، والمستندات المطلوبة، وبيانات مقدم الطلب، ووسائل التواصل معه)، والاستمارة الإلكترونية (ففي البرازيل -على سبيل المثال- يُلبى طلب الحصول على المعلومات عبر شبكة الإنترنت).

دولة من دول العالم قوانين وطنية تنظم مسألة تداول المعلومات. وبالمقارنة بدول الجوار، يمكن القول إن هناك 11 دولة أفريقية سبقت مصر في إقرار قوانين حرية تداول المعلومات، بينما كانت الأردن أول دولة عربية تقرر هذا القانون في عام 2007. وبشكل عام، ساعد هذا القانون كثيراً من الدول في الكشف عن الفساد، وتحسين أداء الحكومة، وتشجيع المشاركة المدنية من خلال مساءلة المؤسسات الرسمية ومحاسبة المسؤولين عن إدارتها.

ضرورة متزايدة: يحتاج نواب البرلمان أنفسهم إلى

قانون ينظم تداول المعلومات في مصر، لأنهم يتعرضون لصعوبات بالغة عند محاولة الوصول للبيانات والمعلومات الرسمية للأغراض التشريعية والرقابية. في المقابل، تتزايد الحاجة إلى إذاعة بعض جلسات البرلمان ذات الأهمية، أو على الأقل نشر بعض فعاليتها المسجلة كي يشعر المواطن بعظم الدور التشريعي للبرلمان، ويطلع على أحدث القوانين، ويقيم أداء النواب.. إلخ. فلهذه الأسباب وغيرها، تُوصف المعلومات بأنها "وكسجين الديمقراطية" لكونها ضرورة للعمل البرلماني والصحفي والإعلامي والبحثي، لا سيما أنه لم يعد مقبولاً معرفة آخر المستجدات المصرية من خلال وكالات الأنباء العالمية، كما لم يعد مقبولاً أيضاً الاعتماد على مختلف التقارير الدولية للوقوف على مختلف المؤشرات المصرية لعدم إتاحتها في الداخل.

دفع عجلة التنمية: ينظر إلى الحق في تداول

المعلومات باعتباره مقوفاً أساسياً من مقومات التنمية، فلا يمكن جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية -على سبيل المثال- دون معلومات شفافة نزيهة عن أوجه الاستثمار المتاحة وتكلفتها ومتطلباتها، ومدى حاجة الاقتصاد القومي لها، ومدى توافر بنيتها التحتية؛ فلا شك أن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والارتقاء بالموارد البشرية ومعالجة المشكلات الاجتماعية تتطلب معلومات شفافة متداولة تُمكن من محاربة الفساد، وترفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وترفع وعي المواطن بأهمية المشروعات القومية الكبرى على اختلافها. فنظراً لغياب بعض المعلومات المهمة عن بعض تلك المشروعات، تتزايد الشكوك المحيطة بها وفي مقدمتها جدواها في مقابل الأعباء الناجمة عنها.



من الإفصاح كتلك المتعلقة بحماية الخصوصية والأسرار التجارية والعسكرية والأمن القومي والمفاوضات الرسمية والتحقيقات القضائية المحظور النشر فيها).

ختامًا، كي يميز المواطن بين المعلومة الصحيحة والكاذبة، ولكي تقطع الدولة الطريق على قُروحي الشائعات، وتدفع عجلة التنمية؛ تتزايد أهمية القانون الذي يكفل حرية تداول المعلومات، لأن الوصول إلى المعلومة هو أساس عمل الصحافة والإعلام والمؤسسات البحثية وعملية صناعة القرار دون أن يمس ذلك الأمن القومي أو الأسرار العسكرية والصناعية. فلا شك أن إقرار مثل هذا القانون إنما يتطلب -في المقام الأول- إرادة سياسية تغير الممارسات الإجرائية، وتعديل الثقافة السائدة، وتُرسي دعائم الحرية، وتتوسع في إنشاء قواعد البيانات؛ فهل يمكن للدولة تحقيق تلك المتطلبات دون قانون ملزم؟ أم يتمخض عن الحوار الوطني ذلك القانون الذي تأخر إقراره طيلة عقد من الزمان؟.

الأرشيف اليومي والسنوي: يمكن بقرار جمهوري إلزام الحكومة المصرية بالنشر الورقي أو الإلكتروني الفوري لمختلف القرارات والسياسات التي تؤثر على المواطنين مباشرة. كما يمكن استغلال المواقع الإلكترونية للوزارات ومختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على وسائل التواصل الاجتماعي لتوثيق مجهودات تلك الجهات بشكل يومي تمهيدًا لأرشفة مجهوداتها في السنوات الماضية من ناحية، ونشر البيانات المتاحة بالأرقام والإحصاءات الدقيقة من ناحية ثانية.

إطلاق حوار مجتمعي جديد: يرجع تعثر مشروعات القوانين سالفة الذكر إلى غياب الإجماع حولها، ولذا قد يكون من الملائم الاستفادة من الحوار الوطني في تبادل الآراء والمقترحات حول الآليات المقترحة لتنظيم مسألة تداول المعلومات على اختلاف جوانبها (الجهة المسؤولة حكومية/مستقلة، المدة اللازمة للنظر في الطلبات، الرسوم المقررة، عقوبة حجب المعلومات، والأهم من ذلك المعلومات المستثناة

مداخل تعزيز الأمن المجتمعي في مصر

د. عزة هاشم

خبير

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



شهدت مصر، على مدار العقد الأخير، أزمات وترتيبات سياسية انتقالية خلفت وراءها تهديدات وضغوطات متراكمة على الأمن المجتمعي، والذي يعني الحفاظ على هوية المجتمع، ومنظومته القيمية أو الحالة التي تتوفر حينها لا يقع في البلاد إخلال بالقانون، إما في صورة جرائم يعاقب عليها، أو في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ تدابير الوقاية والأمن.

وبرغم تعقيدات الأمن المجتمعي ومهدداته لكون أولوياته وخصوصياته تختلف من دولة ومجتمع إلى آخر، كما أنه ليس شيئاً ملموساً يمكن عزله أو حمايته بتدابير وقائية تقليدية مثل الجدران والأسوار والأسلحة؛ فإنه يظل من القضايا المؤثرة في المجال العام المصري، وهو ما يظهر عندما تُسارع أجهزة الأمن والعدالة لمواجهة أي جرائم أو خطابات كراهية وتحريض ضد القيم العامة قد تهدد الشعور العام بالأمن المجتمعي. إلا أن تصاعد الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن التغيرات القيمية المتسارعة في المجتمع؛ قد يجعل من الأهمية توسيع آليات تعزيز الأمن المجتمعي في المرحلة المقبلة.

أولاً- حماية منظومة القيم

تعرف القيم، بشكل عام، بأنها مجموعة معتقدات ومبادئ ومعايير وأحكام تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات، بحيث تمكنه من اختيار أهدافه التي تُحدد مسار حياته، وتنعكس

بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الاهتمامات، والاتجاهات، والسلوك العملي أو اللفظي للأشخاص.

في حالة المجتمع المصري، يتبين أن المنظومة القيمية التقليدية للمجتمع تمر بتحولات عديدة فرضتها التطورات التكنولوجية المتسارعة، وتلاشي الحدود الثقافية بين الدول، والتغيرات السياسية التي مر بها المجتمع خلال العقد الأخير. إذ خلفت صراعاً بين المنظومة القيمية التقليدية للمجتمع، والقيم الدخيلة. وترتبط بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، كالجريمة والكراهية وغيرها، بصورة مباشرة

الهشة الأكثر قابلية للانغماس في العنف والجريمة، والعوامل الدافعة نحو العنف.

وفي هذا السياق، من الأهمية إنشاء مرصد لمكافحة العنف يتولى رصد وتحليل معدلات العنف والجريمة داخل المجتمع، والتعرف على الجرائم المستحدثة ودوافعها، وصياغة خطط وآليات للتعامل معها، مع فتح المجال للباحثين والمتخصصين للعمل على ما يتم التوصل إليه من نتائج، وصياغة استراتيجيات واضحة مدعومة بآليات للتنفيذ بهدف مكافحة العنف والجريمة، وذلك بالتركيز على وضع ضوابط صارمة تكافح محاولات تصدير المحتوى العنيف في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، ووضع ميثاق أخلاقي للتعامل العلني مع الجرائم والظواهر السلبية.

ثالثاً- مكافحة الكراهية والتعصب

يعرف خطاب الكراهية بشكل عام بكونه يعبر عن أي نوع من الحديث أو الخطابات يتضمن هجوماً أو تحريضاً أو انتقاماً أو تحقيراً من شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب أن أحدهم أو بعضهم أو جميعهم يحملون صفة إنسانية مميزة، مثل: العرق، أو الدين، أو النوع الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الرأي السياسي، أو الطبقة الاجتماعية، أو الهوية الجنسية، إلى آخره، أو يرتبطون بأشخاص حاملين لتلك الصفة.

وعادةً ما يُستخدم هذا الخطاب أو يتطور ليؤصل وينشر دعوة إلى الكراهية، والتمييز ضد حاملي تلك الصفات. ودائماً ما يكون هذا الخطاب أداة لتحفيز المشاعر وإثارتها وتعبئتها في اتجاه معين، فيصبح تحريضاً وحاشداً بما يُنشئ سلوكاً وثقافة واقتناعاً بالتمييز والعنصرية وانتقاص الحقوق ممن وُجّه الخطاب ضدهم. هنا، تكمن خطورة خطابات الكراهية، إذا وجدت منابر إعلامية أو بيئة تواصل خصبة تؤكد عليها وتزيد من انتشارها.

بالمنظومة القيمية للمجتمع؛ إذ تُعد سلوكيات الأشخاص انعكاساً مباشراً للتغير في هذه المنظومة سلباً أو إيجاباً، وهو ما يفرض ضرورة العمل بصورة منظمة على حمايتها ودعم القيم الإيجابية ومكافحة نظيرتها السلبية.

ويستدعي حماية منظومة القيم التشخيص الدقيق لها في المجتمع المصري، من خلال مسح شامل لقياس واقع تلك المنظومة، بحيث يتم على أساسه تقييم الوضع الراهن وما طرأ عليه من تغييرات، ثم يتبعه وضع استراتيجية لتعزيز القيم الإيجابية لدى المجتمع بآليات عمل وإجراءات تنفيذية موجهة، ومؤشرات للمتابعة والتقييم، مع الحرص على أن تتضمن الاستراتيجية استهداف منظومة التعليم بمناهج مصممة بصورة تدفع نحو هذا الاتجاه، مع حملات إعلامية وإعلانية وميدانية منظمة وشاملة تهدف إلى رفع الوعي ومكافحة القيم السلبية.

ثانياً- استباق العنف والجريمة

يصعب الجزم بتزايد معدلات الجريمة في المجتمع المصري أو تراجعها نتيجة لغياب الإحصاءات المعلنة، كما يصعب التعرف على أنماط الجريمة المستحدثة وبروز الجرائم العلنية، بالإضافة إلى غياب رصد وتحليل منظم لظواهر العنف داخل المجتمع المصري، وهو ما يقف حائلاً دون وضع آليات منظمة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع.

لذلك، ثمة ضرورة لوضع تشخيص دقيق للوضع الراهن للعنف والجريمة في مصر من خلال إجراء دراسات منظمة مدعومة بالإحصاءات والأرقام حول تطور معدلات وأنماط الجرائم في المجتمع المصري، والتمركز الجغرافي، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من المتغيرات والمؤشرات التي يتم الاستناد إليها في تكوين صورة مكتملة لواقع الجرائم في المجتمع المصري، والفئات

الخوف من الآخرين واستبعادهم ومساعدة النشء على تنمية قدراتهم على استقلال الرأي والتفكير النقدي، وبالتالي يتعين على المؤسسات التعليمية تنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز التسامح وحقوق الإنسان، وهو ما يعني الاهتمام بشكل خاص بإعادة النظر في البيئة التعليمية والمناهج الدراسية ومضامينها بغية تنشئة شباب يقظين قادرين على الانفتاح على الآخر واحترام الفروق بين البشر، بالإضافة إلى تبني حزمة من المبادرات الهادفة لتعزيز التسامح بين المواطنين، مدعومة بحملات إعلانية وخطاب عام داعم لهذه القيمة.

رابعاً- مكافحة الشائعات والتضليل

تمثل الشائعات تحدياً لمنظومة الأمن المجتمعي في مصر، خاصة مع انتشارها على وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام أدوات ابتكارية لنشرها، بما يجعل المواجهة التقليدية لتلك الشائعات من خلال النفي أو التكذيب غير فاعلة أحياناً، بل ربما قد يترتب عليها مزيد من الانتشار والتصديق.

ويستدعي ذلك ضرورة التعامل الذكي مع الشائعات عبر الاعتماد على البرامج والوسائل التكنولوجية المتقدمة في تتبع الشائعات والتعرف على جذورها ومطلقها، وضبط تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي والتعاون مع الشركات التكنولوجية، مع اتباع نهج استباقي للقضاء على جذور الشائعات من خلال نهج الشفافية وحرية تداول المعلومات، والحرص على تبني سبل أكثر إبداعاً وابتكارية عند الرد على الشائعات والمعلومات المغلوطة من خلال الاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجالات علم النفس، وعلم الاجتماع، والتكنولوجيا، لصياغة ردود قادرة على دحض الشائعة، وتبني سبل تكفل انتشاراً ومصادقية أكبر لما يتم بثه من حقائق.

ومع ما فرضته وسائل التواصل الاجتماعي من شيوخ لخطابات الاستقطاب والكراهية داخل المجتمع، وعدم وجود ضوابط حاسمة أو تجريم لها؛ بات يتعين العمل على وضع خطة متكاملة لمكافحة هذه الخطابات، والتصدي لما قد ينتج عنها من شحن عاطفي يعزز التوترات الداخلية ويؤدي إلى تصاعد معدلات العنف، وذلك عبر خطوات مقترحة من أبرزها:

وضع تعريف دقيق وجامع لمفهوم خطاب الكراهية يتضمن أبعاد المفهوم ومكوناته، ويطرح خصائص موضوعية ودقيقة وقابلة للقياس، بحيث لا تخضع لتأويلات فردية مثيرة للاختلافات.

تجريم خطاب الكراهية، حيث لا يحوي القانون المصري عقوبات ضد خطابات الكراهية، إلا أن المادة 176 من قانون العقوبات تنص على أنه «يعاقب بالحبس كل من حرض على التمييز ضد طائفة من طوائف الناس بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة، إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام»، لكن هذه المادة لم تُفَعَّل، وهو ما يفرض ضرورة قيام المشرع المصري بوضع إطار واضح ومفعل لتجريم خطابات الكراهية، يضع في الاعتبار ما حدث من ثورة تكنولوجية غيرت من وسائل ووسائل بث وصياغة خطابات الكراهية. فعلى سبيل المثال، أقرت الحكومة الألمانية قانوناً يُلزم مواقع التواصل الاجتماعي بإبلاغ الشرطة عن المحتوى الذي يتضمن خطاب كراهية، حيث سيتعين على شركات الإنترنت الإبلاغ عن المحتوى الدعائي لليمين المتطرف والمواد البصرية العنيفة والقتل والمنشورات التي تُشير إلى إعداد شخص لتنفيذ هجوم إرهابي.

بذل جهود منظمة لتعزيز ثقافة التسامح ونبذ التعصب ومقاومة تأثير العوامل المؤدية إلى

المرأة والشباب في مصر.. مؤشرات التمثيل والتمكين

11

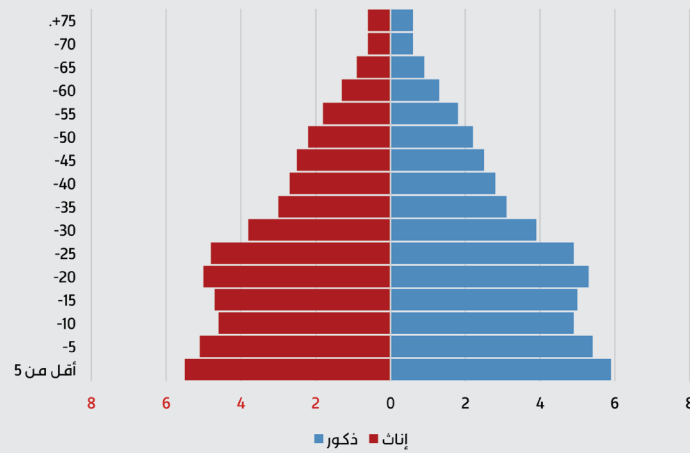
هبة زين

باحث أول

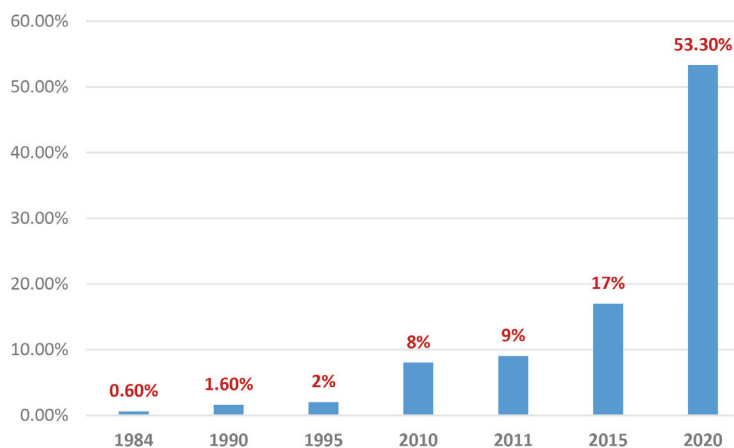
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«المرأة والشباب» من أهم القضايا التي ستحدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مصر. فالشباب والنساء يمثلون ثلاثة أرباع المجتمع، ومنهم أجيال المستقبل التي ستجني ثمار التنمية الجارية الآن، والذين سيتلقفون الراية لاحقاً لاستكمال ما بدأه الجيل الحالي. فما هو الوضع الراهن للشباب والنساء؟ وما هو حجم التقدم الحادث في التعامل مع احتياجاتهم؟ وما الذي يلزمنا لتأهيلهم للتمكين والقيادة؟ هذا ما نحاول الاقتراب منه بالأرقام في هذا الملف.

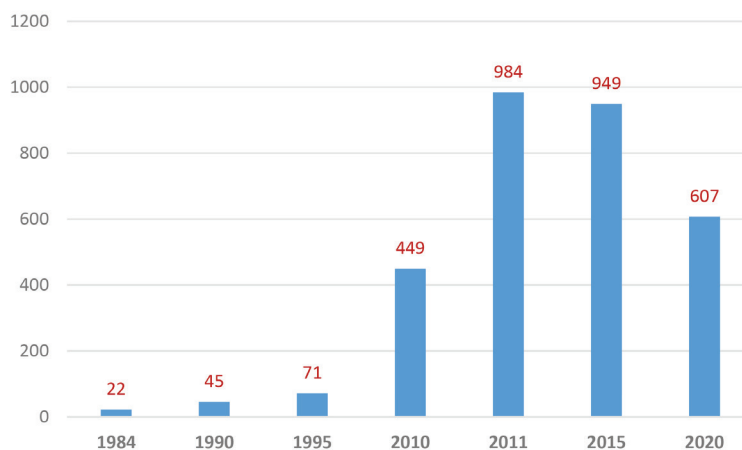
الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية وفقاً لتعداد 2017



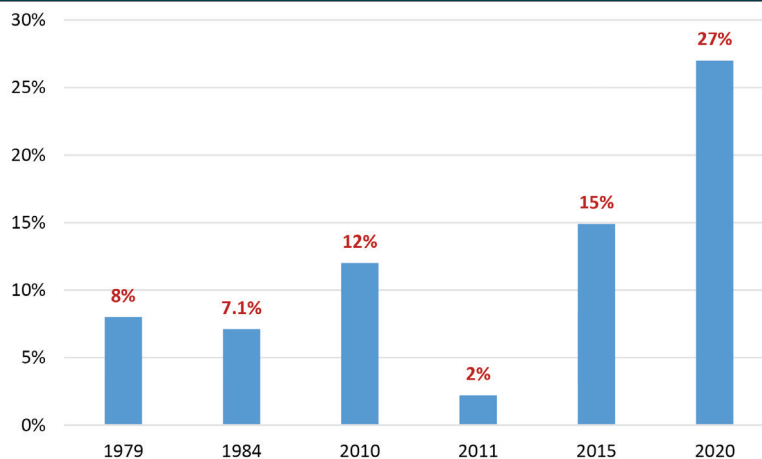
عدد المرشحات النساء بالانتخابات البرلمانية المختلفة



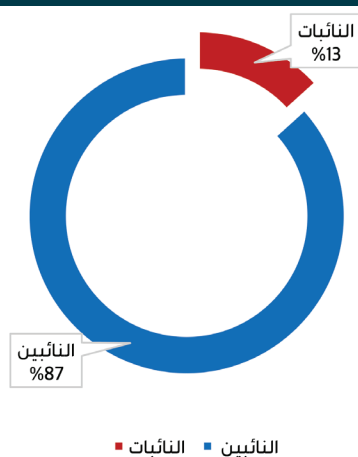
عدد المرشحات النساء بالانتخابات البرلمانية المختلفة



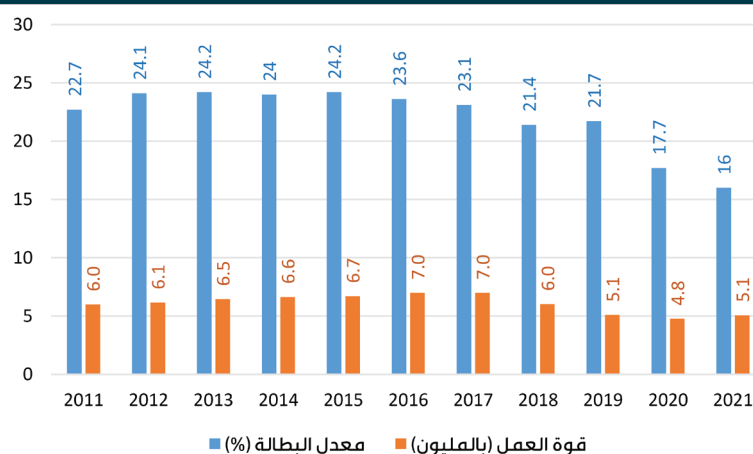
نسبة النساء في البرلمانات المصرية



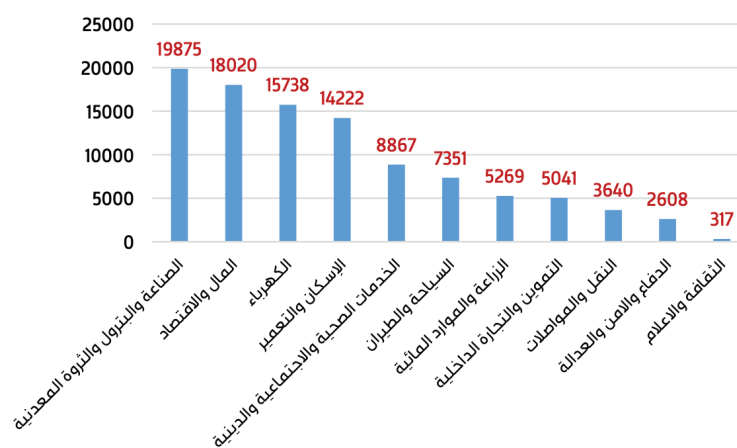
التمثيل النسائي بمجلس الشيوخ 2020



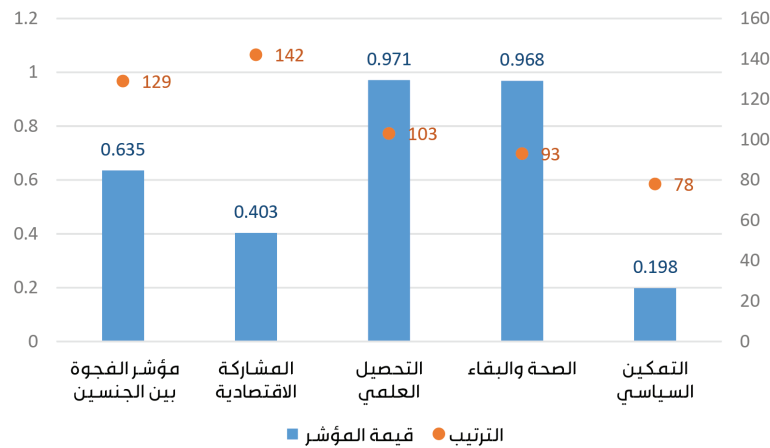
النساء في قوة العمل ومعدلات بطالة الإناث خلال الفترة (2011 - 2021)



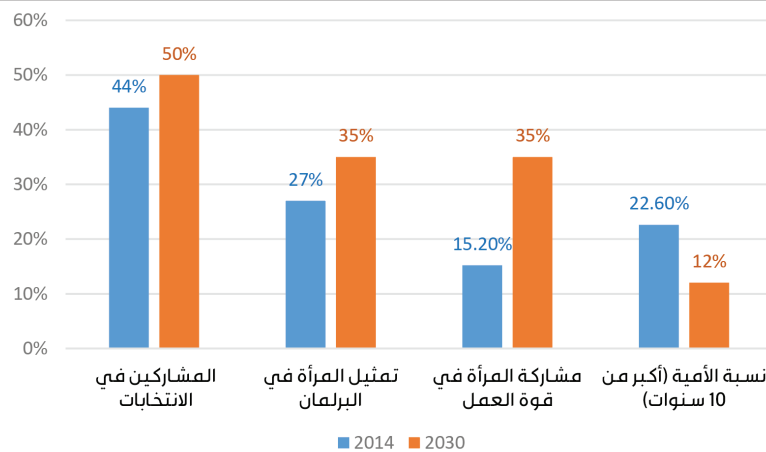
أعداد العاملين المدنيين بالقطاع العام طبقاً للقطاع الاقتصادي 2020



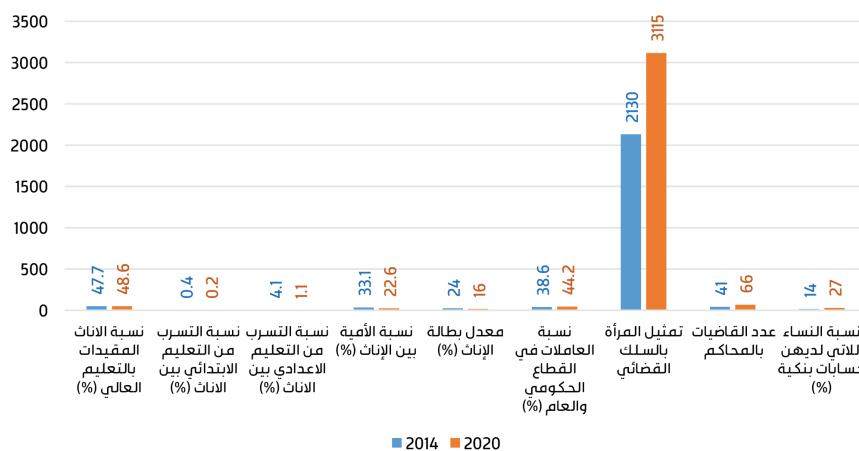
قيم المؤشرات الرئيسية والترتيب العالمي لمصر بمؤشر الفجوة بين الجنسين 2022



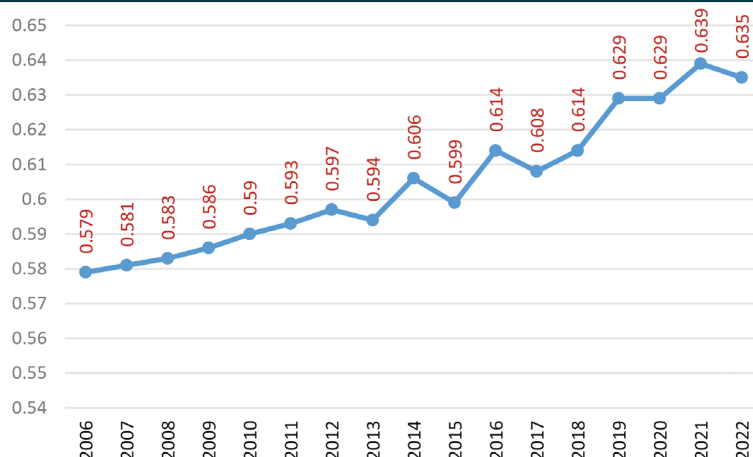
أبرز مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030



تطور أبرز الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة

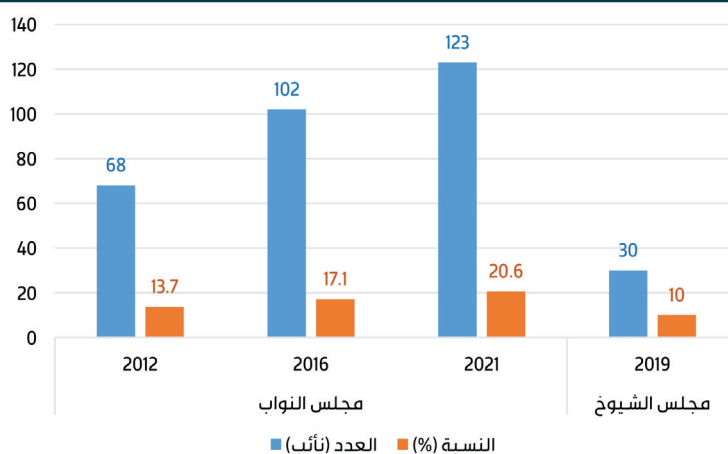


تطور أداء مصر بمؤشر الفجوة بين الجنسين*



* قيمة المؤشر تتراوح بين (0-1)، والقيمة = 0 تعني التباين بين الجنسين، والقيمة = 1 تعني التكافؤ بين الجنسين

نسبة تمثيل الشباب في مجلسي النواب والشيوخ



أبرز مؤشرات تمكين الشباب المصري

التمكين الرقمي

12 ألف متدرب بمبادرة شباب مصر الرقمية.
140- ألف شاب تم تدريبهم بمبادرة
مستقبلنا رقمي Egypt Fwd
360- شاب تم تدريبهم على منصة مهارتك.

60%

نسبة الشباب في تشكيل
المحافظين ونواب المحافظين
(2 محافظ، 23 نائب محافظ)

57.4%

نسبة قوة العمل من فئة
الشباب حتى 39 سنة بالربع الرابع
من عام 2021

30 ألف دراجة

ضمن مشروع "دراجتك دخلك"
للشباب بهدف استخدامها
لتوصيل الطلبات، تكلفة
المشروع 99 مليون جنيه.

193.1 ألف مشروع

تم تمويله ضمن مبادرة
مشروع بتكلفة 23.4
مليار جنيه وفرت 1.4 مليون
فرصة عمل.

54%

نسبة مشروعات الشباب من إجمالي
1.6 مليون مشروع تم تمويله من
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة
والمتوسطة ومتناهية الصغر.

55.1%

نسبة المشتغلين من فئة
الشباب حتى 39 سنة بالربع
الرابع من عام 2021

أبرز مؤشرات تمكين المرأة

35.3 مليون سيدة

مستفيدة من منظومة الخبز
بنسبة 49.4% من إجمالي
المستفيدين

2 مليار جنيه سنوياً

دعم للسيدات المعيلات

2 مليار جنيه سنوياً

دعم للسيدات ذوات الهمم

31.4 مليون سيدة

مستفيدة من منظومة التمويل
بنسبة 49.4% من إجمالي
المستفيدين

126.2 ألف سيدة

من ذوات الهمم مستفيدة من
خدمات التعليم والتدريب

281 ألف سيدة

من ذوات الهمم مستفيدة من
برنامج الدعم النقدي "كرامة"
بتكلفة شهرية 126.5 مليون جنيه.



يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل، إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتماماً خاصاً بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدايل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانياً- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسليح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثاً- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقاً لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالم، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم، وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.



جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

ecsstudies /

رقم الإيداع

ISBN



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



100 شارع الميرغني, مصر الجديدة, القاهرة, مصر

[f](#) [v](#) [t](#) [@](#) /ecsstudies